الوحدة الثالثة

الأحوال الاقتصادية لمصر الحديثة حتى ثورة يوليو ١٩٥٢م

عزيزي الطالب بنهاية دراسة هذه الوحدة يجب أن يكون لديك القدرات والمعارف الآتية:

القدرات:

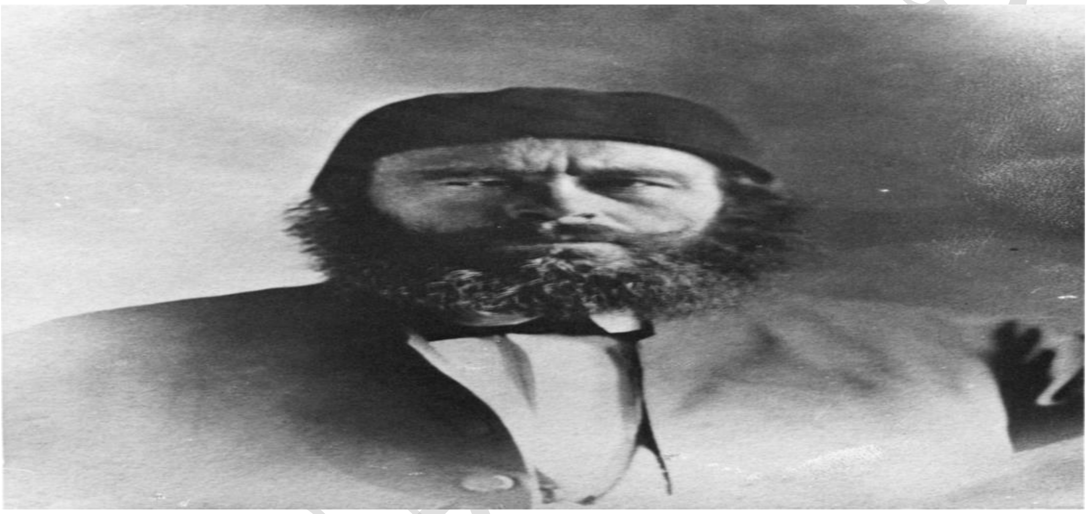
- يتعرف على العلماء الأساسيين الذين أسهموا في نهضة مصر العلمية وتحليل إن كانت فوائد تلك التطورات تستحق الثمن الذي دفعه المجتمع.
- يدرك أهمية النهضة الزراعية والصناعية والتجارية في عصر محمد علي وما بعد ذلك في بناء المجتمع الحديث.
- يصف أسباب وتأثير ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م لتطوير الزراعة والصناعة والتجارة .

المعارف:

- أسباب النهضة في عصر محمد علي.
- التنمية الاقتصادية في مصر حتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م
- أهمية القناطر والسدود وشبكات الصرف المكشوفة على خرائط صماء
- توضيح المناطق الزراعية الجديدة على الخرائط.

الدرس الأول
الحياة الاقتصادية في عهد سعيد باشا

كانت ولاية سعيد باشا ١٨٥٤ حتى ١٨٦٣، وشهدت البلاد في عهده تقدما في بعض المجالات مثل الحياة الاقتصادية كالتالي:



أولا: الزراعـــة:

- اهتم بإصلاح أحوال الفلاحين ، وخفض الضرائب على الأرض الزراعية .
- وأسقط المتأخرات ، فاستراح الفلاحون من أعباء الضرائب والمتأخرات التي كان عمال الجباية يرهقونهم للحصول عليها.
- منح الفلاحين حق تملك الأرض طبقاً لقانونه الشهير "اللائحة السعيدية" الصادرة في ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ ؛ فشعر الفلاحون بالراحة والطمأنينة، علاوة على ذلك ألغى ضريبة الدخولية التي كانت تجبى على الحاصلات والمتاجر فكانت مصدر إرهاق للأهالي وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار واشتداد الغلاء فكان إلغاؤه لها تخفيفا عن الأهالي وتحريرا للتجارة الداخلية.
- اعتنى بترعة المحمودية ، واهتم بتطهيرها لتفي بحاجة الري والزراعة

ثانيا: الصنـــاعة:

- ازدهرت الصناعات الحربية نتيجة لاشتراك مصر في حرب القرم بأمر السلطان العثماني بينما ظلت الصناعات الأخرى متدهورة لعدم قدرتها على منافسة الإنتاج الأجنبي الذي تدفق على السوق المصرية.

ثالثا: التجـــارة:

- مارس التجار البيع بإقامة حلقات المزايدة
- السماح للإنجليز بالإتجار داخل مصر والتصدير للخارج مما أدى إلى:
- إنشاء أول خط سكك حديدية بين القاهرة والاسكندرية ثم خط آخر بين القاهرة والسويس
- الاهتمام بالطرق البرية وتوسيع شبكة الطرد والبريد.
- تأسيس شركتان للملاحة أحدهما بحرية والأخرى نيلية
- منح ديلسبس امتياز حفر قناة السويس واحتكار استثمارها لمدة ٩٩ سنة من تاريخ افتتاحها للملاحة ١٨٦٩م بشروط:

- تتنازل مصر عن الأراضي اللازمة لحفر القناة وإعفاء الشركة من كافة الضرائب.
- إلزام مصر بحفر ترعة عذبة من النيل للإسماعيلية
- للشركة الحق في نزع أراضي الأفراد اللازمة للحفر مقابل تعويض.
- تقدم مصر أربعة أخماس العمال اللازمين للحفر.
- للشركة الحق في استخدام المناجم والمحاجر العصرية دون ضرائب.
- تحصل مصر على ٤٤% من أسهم الشركة.
- نصيب مصر من صافي أرباح الشركة ١٥%

الدرس الثاني
الموارد المالية في عهد سعيد باشا

كانت مصر تعاني من نقص الموارد المالية بعد سقوط الاحتكار أواخر عهد محمد على ولذا لجأ ولاة مصر بعد محمد على لسياسة القروض الخارجية والتي كان محمد علي يرفضها بشدة.

كان محمد سعيد باشا هو أول من فتح باب الاستدانة من البنوك الأجنبية التي أنشئت في الإسكندرية بنصيحة من صديقه ديلسبس بفوائد تتراوح بين ١٥% إلى ١٨%.

قام محمد سعيد باشا بعقد أول قرض خارجي باسم الحكومة المصرية في عام ١٨٦٠م مع بنك فرنسي بقيمة ١.٢ مليون جنيه بفائدة ٦% ، ثم عقد قرضا بقيمة ٢.٥ مليون جنيه مع بنك ألماني بضمان حصيلة ضريبة الأطيان الزراعية.

وقد شهدت مصر في عصره بدايات التدخل الأجنبي وذلك عن طريق القروض الأجنبية وامتياز قناة السويس

<u>أولا القروض الأجنبية:</u>

اعتمد سعيد باشا على رؤوس الأموال الأجنبية فاستدان من البيوت المالية الأوروبية وبذلك بدأت الأزمة المالية حيث عقد في ١٨٦٢ أول قرض من أحد البنوك البريطانية ثم اندفع سعيد باشا بعد ذلك في الاستدانات فلجأ للمرابين يستدين منهم مقابل سندات على الخزانة المصرية .

<u>ثانيا : امتياز قناة السويس:</u>

منح سعيد باشا فرديناند دليسبس عقدين لامتياز قناة السويس حيث كان.

- الامتياز الأول نوفمبر ١٨٥٤ يقضي بمنحه امتياز تأسيس شركة عامة لحفر قناة السويس واستثمارها لمدة ٩٩ عاما من تاريخ افتتاح القناة للملاحة الامتياز الثاني يناير ١٨٥٦م جاءت شروطه مجحفة لمصر والمصريين حيث كانت أهم شروطه:

- وترتب على ذلك: فتح باب التدخل الأجنبي في شئون مصر – ارتباك الميزانية المصرية وتورط البلاد في الاستدانة من البنوك الأجنبية – عدم استفادة مصر شيئا من القناة في تلك الفترة فقد عادت أرباحها للشركة الأجنبية.

عندما توفي محمد سعيد باشا في عام ١٨٦٣م كانت الحكومة المصرية مديونة بنحو ٨ مليون جنيه تسدد على ٣٠ سنة بخلاف ديون أخرى بلغ مجموع الديون جميعها أكثر من ١١ مليون جنيه.

الدرس الثالث
الجيش والأسطول في عهد سعيد باشا

أولا: الجيش:

أمر سعيد باشا بدخول أولاد مشايخ البلاد وأقاربهم في العسكرية، وكان نتيجة ذلك دخول أحمد عرابي وأمثاله في سلك الجندية، وهو الأمر الذي أدى إلي صدام بين المصريين والشركس في عام ١٨٨١، وقرار الخديوي توفيق بالاستغناء عن الضباط المصريين، وهو ما أدى إلى الثورة العرابية ثم الاحتلال الإنجليزي لمصر.

ولقد خاضت مصر في عهد سعيد باشا حربين:

- **الأولى حرب القرم** : التي استمرت بعد وفاة عباس باشا . وقد أرسل سعيد باشا نجدة إلى الجيش العثماني واستطاعت تركيا وحلفائها بفضل بسالة الجيش المصري التفوق على الروس وإبرام الصلح بينهما سنة ١٨٥٦م في مؤتمر باريس.
- **أما الحرب الثانية** : هي حرب المكسيك وقد تأخذك الدهشة في اشتراك مصر في حرب المكسيك بأمريكا إذ لا ناقة لنا فيها ولا جمل ولكن كذلك شاعت ميول سعيد نحو نابليون الثالث إمبراطور فرنسا في ذلك العهد وصداقته له أن يلبي دعوته حينما طلب إليه أن يمده بقوة حربية مصرية تعاون الجيش الفرنسي بها.

أما عن إصلاحاته الحربية قام سعيد بتقصير مدة الخدمة العسكرية ثم عممها على جميع الشباب على اختلاف طبقاتهم، فجعل متوسط الخدمة سنة واحدة ، وبذلك أدخل في نفوس الناس الطمأنينة على مصير أبنائهم المجندين، وعلاوة على ما تقدم فإن سعيد باشا عنى بترفيه حالة الجنود والترفيه عليهم من جهة الغذاء والمسكن والملبس وحسن المعاملة وكان سعيد ميالا إلى ترقية الضباط المصريين.

عمل محمد سعيد باشا على العناية بالجيش كالتالي:

- جعل التجنيد إجباريا للجميع ولفترة قصيرة مما أدى لإقبال الجميع على الجندية بعد أن كان مقصورا على الفقراء.
- رقي الجنود المصريين إلى رتب الضباط وأحسن معاملتهم، وأشهر من ترقى الضابط أحمد عرابي.
- اهتم بالصناعات الحربية نتيجة لاشتراك مصر في حرب القرم بأمر السلطان.

ثانيا: الأسطـــول:

- حاول سعيد باشا الاهتمام بالأسطول وإعادة بناء القوة البحرية، إلا أن انجلترا أوعزت للسلطان أن يمنعه من تجديد الأسطول.

الدرس الرابع
الحياة الاقتصادية في عهد الخديو إسماعيل

أعاد الخديوي إسماعيل الكثير من الازدهار للنواحي الاقتصادية كما يلي:



أولا: في مجال الزراعة:

كان أول ما وجه إليه الخديوي اسماعيل اهتمامه هو العمل على إنماء ثروة مصر الزراعية بتوفير وسائل الري ، فكان لهذه الوسائل الفضل الكبير في زيادة إنتاج الأراضي المزروعة وأحياء موت الأراضي القابلة للزراعة ، ففي عهده نهضت الزراعة كالآتي .

- زادت المساحة الزراعية خاصة القطن الذي احتاجته السوق الأوروبية خاصة الإنجليزية وارتفعت أسعاره.
- اهتم بشق الترع لتوفير مياه الرى مثل ترعة الإبراهيمية والإسماعيلية.
- وتعد ترعة الإبراهيمية من أعظم منشآت الري في العالم قاطبة وقت انشائها ، وهى تأخذ مياهها من النيل عند أسيوط ، وتنتهي عند (أشمنت) بمديرية بنى سويف ، ويبلغ طولها ٢٦٧ كم

- نتيجة لسياسة الاقتراض من الخارج التي بدأت في عهد سعيد وتوسعت في عهد إسماعيل، واجه إسماعيل مشكلة في سداد الديون في مواعيدها فاضطر لإصدار قانون المقابلة ١٨٧١م ، والذي ينص على: "من يدفع ستة أمثال الضريبة المقررة بالإضافة لضريبة نفس السنة مقدما، يعني من نصف الضريبة المقررة طوال حياته يصبح مالكا لأرضه". ونتج عن ذلك استقرار حياة المزارعين والاهتمام بالإنتاج الزراعي.
- وقد ظهر خلل في بعض عيون القناطر الخيرية سنة ١٨٦٧ بسبب ضغط المياه ، فوجه إسماعيل عنايته إلى ملافاة هذا الخلل ، وعهد بذلك إلى فطاحل المهندسين في عصره ، وهم : موجيل بك وكان قد غادر مصر إلى فرنسا ، وبهجت باشا ، ومظهر باشا ، ثم المستر فولر المهندس الإنجليزي ، وأنجز هذا الإصلاح في عهد الخديوي إسماعيل ، هذا بالإضافة الى العديد من المشروعات الزراعية والمنشآت الزراعية ومجالس تفتيش الزراعة .



- كان لأعمال العمران التي قام بها إسماعيل في ميادين الزراعة فضل كبير في ازدياد مساحة الأطيان الزراعية وزيادة محصولها ، فقد كانت مساحة الأراضي المزروعة في أواخر عهد محمد علي ٣.٨٥٦٠٠٠ فدان ، فبلغت في أواخر عهد إسماعيل ٤.٨١٠.٠٠٠ فدان أي أنها زادت في هذا العهد بمقدار مليون فدان تقريباً ، ويدخل في هذا الإحصاء ما زاد من الأطيان في عهد سعيد ، لما اشتمل عليه ذلك العهد من الإصلاحات الزراعية

ثانيا: في مجال الصناعة:

- بدأ الانتعاش الصناعي خاصة الصناعات الحربية بسبب زيادة عدد الجيش حيث أقام مصانع جديدة كما جدد القديم منها.
- أنشأ مصانع لحلج وغزل ونسج القطن واستخراج الزيوت ودبغ الجلود والورق، كما أنشأ عدة مصانع للسكر في الوجه القبلي.

ثالثا: في مجال التجـــارة:

- تم في عهد إسماعيل افتتاح قناة السويس ١٨٦٩م ، وأقيمت بمناسبة الافتتاح احتفالات أسطورية.
- اضطر إسماعيل للتوسع في الاقتراض من الخارج بصورة كبيرة أدت لحدوث أزمة مالية واضطر إسماعيل لبيع أسهم مصر في قناة السويس ، والتي كانت ٤٤% واشترتها انجلترا.
- اهتم إسماعيل بالأسطول التجاري وأنشأ شركة للملاحة التجارية والتي ساهمت في تنشيط حركة التجارة الخارجية وسهلت مواصلاتها البحرية مع البلاد الأخرى.

الدرس الخامس

الجيش والأسطول في عهد الخديو إسماعيل

نالت القوة العسكرية اهتماما كبيرًا من الخديوي إسماعيل تمثل فيما يلي:

أولا: الجيش

- اشترى من السلطان فرمان ١٨٦٦ بزيادة عدد الجيش إلى ٣٠ ألف بعد أن كان ١٨ ألف.
- أرسل بعثة حربية إلى فرنسا من ضباط الجيش لاكتساب واقتباس الخبرات اللازمة.
- أحضر بعثة حربية من الضباط الفرنسيين لتنظيم المدارس الحربية.
- أصدر صحيفتين للشئون العسكرية من أجل تثقيف عقول العسكريين.

ثانيا: الأسطول

- جدد المدرسة البحرية.
- جدد الترسانة البحرية في الاسكندرية وأقام بجوارها مدرسة بحرية أخرى.
- بسبب الأزمة المالية ضعف الجيش والأسطول، وارتبكت أحوال الحكومة المصرية نتيجة للتدخل الأجنبي.

الدرس السادس
المؤسسات التعليمية في عهد الخديو إسماعيل

التعليم والثقافه في عهد الخديوي اسماعيل:

- لم يشهد التعليم أي اهتمام أو ازدهار منذ عهد محمد علي إلا في عهد الخديوي إسماعيل كالتالي:

- توسع في إنشاء المدارس بتعدد مراحلها (الابتدائية والثانوية والعليا).
- أعاد إرسال البعثات التعليمية للخارج.
- زيادة ميزانية نظارة المعارف .
- وقف الأراضي على التعليم .
- تكليف علي مبارك بوضع قانون أساسي للتعليم
- إنشاء دار العلوم لتخريج المعلمين .
- اهتم بتعليم البنات وأنشأ مدرستين في القاهرة (المدرسة السنية والمدرسة القربية).
- اهتم بالتعليم الصناعي والزراعي.
- شجع المدارس على إقامة حفلات نهاية العام الدراسي، وكان حريصا على حضورها.

كذلك اهتم بالحركة الثقافية كالتالي:

- أنشأ جمعية المعارف لطباعة ونشر الكتب.
- أنشأ دار الكتب كمكتبة عامة للشعب ، ودار الآثار العربية.
- أنشأ الجمعية الجغرافية ، واهتم بالأبحاث الجغرافية.
- أنشأ الجمعية الخيرية الإسلامية لتعليم البنين والبنات
- أعان الفقراء وذلك لمواجهة سيطرة المدارس الأجنبية.
- اهتم بإصدار الجرائد وحرية الكتابة فصدرت في عهده جريدة الأهرام ومجلة روضة المدارس.

الدرس السابع
الثورة العرابية (المقدمات والاحداث)

مقدمات الثورة:

بدأت المقدمات بزيادة الأزمة المالية والتي كان من نتيجتها عزل الخديوي إسماعيل وتولية ابنه الخديوي توفيق الذي وضع نفسه تحت سيطرة الأجانب، كما أسند رئاسة الوزارة إلى رياض باشا الذي سمح بزيادة التدخل الأجنبي، وأساء معاملة الشعب، كما عين عثمان رفقي وزيرا للحربية والذي اضطهد الضباط المصريين وأهمل الجيش مما أدى للغضب الذي نتج عنه.

أسباب الثورة:

- زيادة التدخل الأجنبي نتيجة للديون ، وبيع أسهم مصر زمن إسماعيل وبيع حصة مصر في الأرباح ١٥% زمن الخديوي توفيق.
- نمو الوعي القومي والفكري لدى المصريين.
- سوء الأحوال الاقتصادية بسبب سياسة رياض باشا الذي ألغي قانون المقابلة مما أضر بملاك الأرض المصريين.
- اضطهاد عثمان رفقي للضباط المصريين ووقف ترقياتهم

حادثة قصر النيل :

حيث تقدم عرابي وزملائه بشكوى إلى مجلس الوزراء ضد عثمان رفقي وزير الحربية وتم القبض عليهم ومحاكمتهم أمام مجلس عسكري، وتحرك زملائهم وحرروهم مما أدى لاضطرار الخديوي للاستجابة لهم بعزل عثمان رفقي ، وتعيين البارودي وزيرا للحربية.

<u>مظاهرة عابدين سبتمبر ١٨٨١:</u>

توجه عرابي وجموع الشعب والجيش إلى ميدان عابدين لتقديم مطالب الأمة وهي:

- عزل وزارة رياض باشا.
- تشكيل مجلس نيابي على النسق الأوروبي.
- زيادة الجيش إلى ١٨ ألف جندي.

ونتيجة لذلك وافق الخديوي توفيق بعد تردد ، وأسند رئاسة الوزارة إلى شريف باشا.

وبدأ شريف بإجراء الانتخابات وتشكيل المجلس النيابي، ولكنه لم يعطي المجلس حق مناقشة الميزانية خوفا من التدخل الأجنبي. بينما أصر المجلس على مناقشة الميزانية ، وانتهزت وفرنسا الفرصة وأرسلتا المذكرة المشتركة الأولى يناير ١٨٨٢ للخديوي برغبتهما في حل مجلس النواب ومساندة الخديوي ضد الحركة الوطنية.

ونتيجة لذلك استقال شريف باشا ، وتولى محمود سامي البارودي رئاسة الوزراء، وأسندت لعرابي وزارة الحربية ، وتم منح المجلس حق مناقشة الميزانية.

<u>مؤامرة الضباط الشراكسة:</u>

دبرها الضباط الشراكسة لاغتيال عرابي والوطنيين، وتم كشفها ومحاكمة المتآمرين، لكن الخديوي رفض التصديق على الأحكام مما أدى لزيادة التوتر بينه وبين الوزارة.

<u>المذكرة المشتركة الثانية مايو ١٨٨٢:</u> أرسلتها انجلترا وفرنسا تطلبان إقالة وزارة البارودي ونفي عرابي وزملائه للخارج. ونتيجة ذلك استقال البارودي وتم تكليف راغب باشا برئاسة الوزارة.

<u>مؤتمر الآستانة:</u> انتهزت انجلترا وفرنسا وقوع خلاف بين المصريين والأجانب بالإسكندرية، ترتب عليه مقتل عدد من الطرفين، وعقدوا مؤتمر في الآستانة لمناقشة المسألة المصرية وقرروا عدم التدخل بصورة منفردة وتتولى تركيا ضبط الأوضاع .

<u>المعارك العرابية واحتلال انجلترا لمصر:</u>

- وجه قائد الأسطول الإنجليزي إنذارا لعرابي بتسليم مدافع الإسكندرية، ورفض عرابي وبدأ الإنجليز بضرب الإسكندرية ومن ثم احتلوها، وانسحب الجيش إلى كفر الدوار بينما استقر الخديوي في قصر رأس التين، وأرسل يستدعي عرابي لمقابلته لكن عرابي رفض فأمر الخديوي بعزل عرابي من وزارة الحربية لكن الأمة تمسكت به.
- حاول الإنجليز دخول كفر الدوار وفشلوا لشدة المقاومة
- حاول عرابي تعطيل الملاحة بقناة السويس، لكن ديليسبس أكد له أن القناة محايدة وانتهز الإنجليز الفرصة واقتحموا القناة ونزلوا عند الإسماعيلية ثم القصاصين

<u>معركة التل الكبير:</u>

- تمكن الإنجليز من هزيمة الجيش المصري في التل الكبير رغم بسالة المقاومة وبطولة الضابط محمد عبيد.
- حاول عرابي تحصين القاهرة لكن روح اليأس والهزيمة تسربت لرحاله ففضلوا الاستسلام ودخل الإنجليز القاهرة دون قتال وتم القبض على عرابي وزملائه ومحاكمتهم وتم نفيهم الى جزيرة سيلان جنوب الهند وبدأ الاحتلال الإنجليزي لمصر.

<u>أسباب فشل الثورة العرابية :</u>

- تفوق الإنجليز في العدد والسلاح .
- تواطؤ شركة القناة مع الإنجليز وخديعة ديليسبس لعرابي.
- إصدار السلطان قرار عصيان عرابي مما أدى لتدهور الروح المعنوية للجنود
- خيانة بعض ضباط الجيش.
- معارضة الدول الكبرى للثورات الشعبية.

الدرس الثامن

آثار الثورة العرابية على المجتمع المصري

فشلت الثورة العرابية ووقعت مصر تحت الاحتلال الإنجليزي وفقدت استقلالها.

- حاول الانجليز جعل مصر قاعدة زراعية لإمداد مصانعهم بالقطن بل وإجبار مصر على دفع تعويضات لإنجلترا عن خسائرها أثناء معارك العرابيين.

أحوال مصر تحت الاحتلال:

- **سياسيا وإداريا:** أصبح منصب الخديوي صوريا بينما السلطة الفعلية في يد المعتمد البريطاني اللورد كرومر والذي يعد أول معتمد.
- **عسكريًا** : تم تسريح الجيش وعمل جيش صغير من ٦ آلاف جندي لحفظ الأمن تحت قيادة ضباط انجليز.
- **اقتصاديا:**

في مجال الزراعة:

في هذه الفترة وجهت البلاد أقصى جهودها إلى الزراعة وتقدمت إلى حد كبير كحرفة أساسية عند الشعب المصري خاصة بعد التقدم الفني الذي تميز به العصر الحديث في العلوم الهندسية والزراعية والميكانيكية التي اشتغلت في بناء القناطر والخزانات فزادت المساحة المزروعة مع الاهتمام بتنظيم المواسم الزراعية وانتقاء البذور وانشاء المصارف ورفع مياه الصرف إلى البحر واستخدام الآلآت الزراعية حتي وصلت مساحة الأراضي الزراعية إلى نحو ٥.٢ مليون فدان كما زادت المساحة المخصصة لزراعة القطن عام ١٩١٢م إلى نحو مليون فدان سنويًا فزادت إيرادات الحكومة واستقرت الأحوال المالية بعد الأضرابات السابقة في عهد إسماعيل ومع ذلك ظهرت بعض المساوئ لسياسة التخصص في زراعة القطن منها : –

– الانصراف التام إلى الزراعة على حساب غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى .

- العناية التامة بالمحاصيل الصيفية وعلى رأسها القطن .
- أهملت زراعة قصب السكر وتربية الأغنام والمواشي .
- أصبح رخاء البلاد وشقاؤها متوقفاً على غلة واحدة وهي القطن .
- قلت مساحة المحاصيل الشتوية وخاصة الحبوب مما كان له الأثر في أن أصبحت مصر لأول مرة في تاريخها عاجزة عن توفير الغذاء لأهلها مما أضطرت معه الحكومة لاستيرادها لسد حاجة السكان من الغذاء .

وفي هذه الفترة زاد الاهتمام بالري فقد تم اصلاح القناطر الخيرية عام ١٨٩١م وأصبحت صالحة لتغذية الرياحات الثلاثة وأصبح الري بالراحة في الدلتا ممكناً كما زادت مساحة الأراضي التي تروى ريًا صيفيًا من ربع مليون فدان عام ١٨٧٣م إلى ثلثي مليون فدان عام ١٨٨٣م ثم أصبحت نحو ١.٥ مليون فدان بعد اتمام اصلاح ناحيتي القناطر واستخدامها .

وفي عام ١٩٠٢م تم بناء قناطر أسيوط لتغذية ترعة الإبراهيمية فعم الري الصيفي كل أراضي مصر الوسطي كذلك تم في نفس العام إنشاء خزان أسوان للانتفاع بمياهه في أوقات التحاريق كما تمت تعليته الأولى عام ١٩١٢م .

وفي عام ١٩٠٣م تم إنشاء قناطر زفتى فعم الري الصيفي الدقهلية وجزء من الغربية وفي عام ١٩٠٨م تم إنشاء قناطر اسنا لري أراضي الحياض بمحافظة قنا حينما يهبط منسوب ماء الفيضان دون المتوسط المطلوب للري وبذلك زادت المساحة المحصولية بمقدار ثلاثة ملايين فدان على ما كانت عليه من قبل .

<u>ويمكن إيجاز ذلك كالآتي :</u>

- تم الاهتمام بالزراعة خاصة المحاصيل الصيفية مثل القطن لتوفير الخام لمصانع انجلترا.
- كان إهمال المحاصيل الشتوية سببا في عجز مصر عن سد حاجة الاستهلاك المحلي من الأغنية.
- تم الاهتمام بتحسين طرق الري وشق القنوات وإصلاح القناطر الخيرية وإنشاء خزان أسوان وأقيمت قناطر أسيوط وأسنا بالوجه القبلي، وزفتى بالوجه البحري.

<u>في مجال الصناعة:</u>

- عمل الانجليز على تأخر الصناعة لإفساح المجال لتسويق منتجاتهم بالسوق المصرى عن طريق:
  - فرض ضرائب على صناعة المنسوجات.

- فرض ضرائب على السكر المصنوع بمصر ليرتفع سعره.
- فرض ضرائب على الألات المستوردة اللازمة للصناعة لزيادة تكاليفها فيصعب تسويقها.
- فرض ضرائب على الصادرات ليرتفع سعرها فلا تجد مشتري.
- إهمال التعليم الصناعي والفني.

في مجال التجارة:

- سيطر الأجانب على السوق المصري وتجارته داخليا وخارجيا وبدأت رؤوس الأموال الأجنبية تتدفق على مصر للاستثمار وإقامة المشروعات التي تخدم رأس المال الأجنبي وأشهر هذه المشروعات إنشاء البنوك. مثل البنك الأهلي المصري بإدارة إنجليزية لإصدار العملات وربط العملة المصرية بالإنجليزية. وكان من نتائج هذه البنوك والاستثمار في الزراعة من حيث التسليف وشراء الأراضي وقوع المصريين في قبضتهم وحين العجز عن سداد الديون يتم الاستيلاء على الأراضي وفاء للديون وسميت البيوع الوفانية أو الجبرية.

في مجال التعليم:

تم إهماله وجعله بمصروفات عالية بهدف تخريج موظفين مع إخضاعه لتعليمات المستشار دنلوب فقتلت روح الابتكار لدى المصريين وجعل المصريين ينشأون على الخضوع والاستسلام.

الدرس التاسع
نظم الري والصرف الزراعي في بدايات القرن العشرين

شهدت بدايات القرن العشرين اهتماما كبيرًا بنظم الري والصرف لخدمة الجانب الزراعي الذي يعد عصب الاقتصاد المصرى نظرًا لوجود التربة الخصبة ، ووجود نهر النيل الذي تجري مياهه طوال العام . وكان لزاما على الحكومات المتعاقبة أن تعمل من أجل تحسين طرق الري والصرف.

تطور نظم الري في مصر :

أولا : الري

عرفت مصر خلال تاريخها الطويل نوعان للري هما :

- **الري الحوضي :**

كان نظام الري الحوضي أول نظم الري التي عرفتها مصر ، حيث كانت تقسم فيه الأراضي الزراعية إلى عدد من الأحواض الكبيرة المساحة ، وكانت هذه الأحواض تملأ بمياه الري الواحد تلو الآخر وكنا نستفيد من الانحدار التدريجي الطبيعي للأراضي المصرية .

وكانت عملية الري تحدث مرة واحدة في السنة ، خلال موسم فيضان النيل ، ثم أدخلت بعض التعديلات على نظام الأحواض الزراعية على مر العصور ، فحفرت بعض قنوات الري الرئيسية لتساعد على انسياب المياه عبر الأراضي المصرية ، وكذلك أقيمت بعض السدود في نقاط محدودة على المجاري الفرعية لتمكين المياه من الوصول إلى بعض الأراضي ، مع بقاء الأرض المصرية مرتبطة بالفيضانات ، وتروى مرة واحدة خلال فيضان النيل ، وتزرع موسما زراعيا واحدا ، وهو الموسم الشتوى حيث كانت تزرع المحاصيل الشتوية مثل القمح والشعير والفول والكتان والبرسيم فقط .

- **الري الدائم :**

ظل الري الحوضي سائدًا في مصر حتى أوائل القرن التاسع عشر ، ولما تولى محمد على حكم مصر بدأ في إدخال زراعة المحاصيل الصيفية كالقطن والأرز والقصب والذرة على نطاق تجاري فى مصر الأمر الذي استلزم منع إغراق المياه للأراضي الزراعية صيفاً والتحكم في النيل ، والتحول من نظام الزراعة الحوضية إلى نظام الري الدائم ، وتنوعت المحاصيل المصرية ، وزاد الإنتاج لزراعة الأرض مرتين في السنة وقد استلزم التحول إلى نظام الري الدائم إقامة القناطر والخزانات والسدود على المجاري المائية وشق الترع لتوصيل المياه إلى الأرض الزراعية .

- **القناطر :**

القنطرة جسم يعترض المجرى المائي وبها فتحات مركب عليها بوابات حديدية تفتح لتمرير المياه عند الحاجة وتغلق لحجز المياه ، وتهدف القنطرة إلى رفع منسوب المياه في المجرى أمام القنطرة لتسهيل دخول المياه إلى الترعة بالراحة خاصة زمن التحاريق عندما ينخفض منسوب المياه في النهر للتحكم في توزيع المياه فلا يصرف إلا عند الضرورة .

وتوجد سبع قناطر مشهورة على النيل وفرعيه رشيد ودمياط هي قناطر الدلتا والقناطر الخيرية وقناطر كل من أسيوط ، ونجع حمادي ، واسنا ، وزفتى ، وادفينا وتخرج من أمام هذه القناطر الترع الرئيسية ، وستنشئ الحكومة مستقبلا عددا أخر من القناطر على النيل وفروعه ، وأهم الترع الكبرى التي تم حفرها هي الرياح التوفيقي يسير في شرق فرع دمياط والرياح المنوفي يجري في وسط الدلتا والرياح البحيري ، والرياح الناصري للري في غرب فرع رشيد ، وفي الوجه القبلي حفرت الترع الآتية : -

ترعة الإبراهيمية ، وترعة اصفون غرب النيل والكلابية في شرق النيل وترعتي نجع حمادي الغربية في غرب النيل ونجع حمادي الشرقية في شرق النيل والترعة السوهاجية وترعة المنصورية والمحمودية وترعة الاسماعيلية .

وتعد ترعة النصر وترعة السلام وترعة توشكى من أهم الترع التي شقت في الفترة الأخيرة ، فترعة النصر تروى منطقة الاستصلاح الجديدة في غرب النوبارية ، أما ترعة السلام فتخرج من فرع دمياط وتمر من تحت

قناة السويس في سحارات للري شمال سيناء ، أما ترعة توشكى فيجري شقها في الوقت الحاضر في منطقة توشكى جنوب غرب أسوان وستتغذى بالمياه من بحيرة ناصر .

- **خزان أسوان :**

انشئ جنوب مدينة أسوان عام ١٩٠٢م وقد تمت تعليته مرتين الأولى في عام ١٩١٢م والثانية في عام ١٩١٣م ، وكان خزان أسوان يقوم بوظيفة التخزين الموسمي من موسم الفيضان إلى موسم التحاريق ، وقد ألغيت وظيفته كخزان للري بعد إنشاء السد العالي الذي أصبح يقوم بهذه الوظيفة .

- **السد العالي :**

لما زاد عدد سكان مصر احتاجت لكمية أكبر من مياه الري لتوسيع الأرض الزراعية ، وحماية البلاد من أخطار الفيضانات العالية ، وكذلك من شبح المجاعات التي تنجم عن الفيضانات المنخفضة .

لذا بدأت مصر تفكر في تخزين المياه لمدى أبعد ، ففكرت الدولة في بناء سد متين يقوى على حجز مياه الفيضان له أمامه ثم يبدأ في السحب منه حسب احتياجات الزراعة على مدى عام بأكمله وما يتبقى يختزن ، عاما بعد عام ، وقد بدأ إقامة مشروع السد العالي يوم ٩ يناير ١٩٦٠م جنوب خزان أسوان بنحو ٦.٥ كم . وقد كون السد بجيرة كبيرة أمامه تمتد لمسافة ٥٠٠ كم وبعرض متوسط ٨ كم ، وتمتد هذه البحيرة عبر الحدود المصرية السودانية لمسافة ٢٠٠كم داخل حدود السودان و٣٠٠ كم داخل حدود مصر .

فوائد السد العالي :

- توفير المياه اللازمة لجميع الأراضي الزراعية في مصر على مدار السنة .
- ساعد على سياسة التوسع في استصلاح الأراضي وزادت الرقعة الزراعية من ٥.٥ إلى ٧.٨ مليون فدان .
- أمنت مصر من موجات الجفاف المتلاحقة التي تعرض لها عدد من الدول الافريقية وأهلكت عددا من سكانها .
- استطاعت مصر أن تتوسع في زراعة الأرز وقصب السكر وهي محاصيل تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه لريها .
- تنظيم الملاحة في النيل على مدار السنة فضلا عن توليد كمية ضخمة من الكهرباء المائية.

ومن أهم نظم الري في بداية القرن العشرين:

- الترع: الإبراهيمية بالوجه القبلي والإسماعيلية شرق الدلتا و النوبارية غرب الدلتا.
- القناطر: بالإضافة للقناطر الخيرية تم إنشاء قناطر اسنا وأسيوط بالوجه القبلي وقناطر زفتى بالوجه البحري بمحافظة الغربية.
- خزان أسوان: تم إنشاؤه ١٩٠٢م ، وتمت تعليته مرتين .
- السد العالي: تم افتتاحه في ١٥ يناير ١٩٧١م في عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات ، وقد نجح في تحويل نظام الري من ري الحياض إلى الري الدائم.



أنواع المصارف :

١- الصرف المكشوف :

وهو عبارة عن مجرى مائى ينخفض عن منسوب الأرض الزراعية بمقدار ٢.٥ متر ليسهل صرف المياه الزائدة عن الحاجة من الحقول إليه ، ومن عيوب هذه المصارف المكشوفة أنها تستقطع مساحات من الأرض الزراعية ، وتعرقل العمليات الزراعية فضلا عن كونها مباءة للبعوض.

٢- الصرف المغطى:

وهو عبارة عن مواسير من الأسمنت أو الفخار أو البلاستيك المثقوب طوليا لتسمح بتسرب المياة من التربة إلى خط المواسير، وتوضع الزواريق في جوانب الحقل علي عمق متر وربع وتغطي بالأتربة ، وبانحدار يسمح بجريان المياه حتي تنتهي إلي مصرف مكشوف . والصرف المغطي يوفر مساحة من الأرض الزراعية. ، كما أنه يقى الريف من النباتات الضارة وما يمكن أن تأوى إليها من حشرات .

أهم المصارف في بداية القرن العشرين:

- مصرف بحر البقر شرق الدلتا.
- مصرف زفتي بوسط الدلتا.
- مصرف إيتاي البارود غرب الدلتا.

وتنقسم مصر من ناحية الصرف الزراعى إلى : -

- أراضى مصر العليا والوسطى ، فالصرف يعتمد أساساً علي مصرف المحيط ، وهو يبدأ من قرب مدينة ملوي ويتجه شمالاً حتي يصب في الرياح البحيري عند الخطاطبة .
- منخفض الفيوم فيصرف مياهه الزائدة في بحيرة قارون ومنخفض الريان. ومصارفه الرئيسية هي مصرف طامية الذي يصرف أراضي شرق الفيوم ، ومصرف الوادي الذي يصرف أراضي غرب الفيوم .
- جنوب الدلتا ، فنظراً لكثرة السكان في هذه المنطقة وقلة الأراضي الزراعية وخشية تفتت الحيازات الزراعية الصغيرة لجأت الحكومة إلي الصرف المغطي في جنوب الدلتا .
- أما شمال الدلتا حيث ترتفع نسبة الأملاح بأراضي شمال الدلتا ، لذلك لابد أن يكون الصرف الزراعى مكشوفا (لان الأملاح تأكل المواسير). ونظراً لقلة انحدار الأرض في شمال الدلتا وبطء انصراف المياه قامت الحكومة بتركيب محطات طلمبات رفع تدور بالكهرباء نهايات المصارف لترفع المياه وتضخها في بحيرات مريوط وادكو والبرلس والمنزلة .

- من أهم مصارف شرق الدلتا (بحر البقر – فاقوس) وينتهيان عند محطات طلمبات الصرف في بحيرة المنزلة .
- ويصرف مياه وسط الدلتا (مصرف الغربية الرئيسى) وشبكة من المصارف الفرعية وتنتهي الي شبكة محطات الصرف في البحر أو بحيرة البرلس .
- ويصرف مياه غرب الدلتا مصرف ايتاي البارود ومصرف ادكو ومصرف العموم .
-

الدرس العاشر
التنمية الاقتصادية من بداية الحرب العالمية الأولى حتى ثورة ١٩٥٢م

- **من بداية الحرب العالمية الأولى حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م .**

أدى نشوب الحرب العالمية الأولى إلى توقف برنامج أعمال الري ولهذا لم تتغير المساحة المزروعة خلال هذه الحرب فظلت سياسة الحكومة منذ نشوب الحرب حتى عام ١٩٣٠م هي رعاية الأهالي من تذبذب أسعار القطن والعمل على تيسيير تصنيف القطن المصري وتحملت كل خسارة مالية من جراء عدم الاستقرار في الأسعار ولولا الأرباح الكبيرة التي نعمت بها البلاد إبان الحرب لما أمكنها تحمل الأزمات المتوالية .

وقد كشفت الحرب عن خطأ الاعتماد على محصول واحد بعد هبوط أسعار القطن وتصريف المحصول وساءت أحوال المزارعين زادت العناية لزراعة الحبوب لانتاج حاجة البلاد من المواد الغذائية وعدم الاعتماد على غيرها من الدول وزيادة مساحات الفاكهة والخضر خاصة بعد الكساد الكبير الذى ساد العالم عام ١٩٣٠م.

ولذا أتجهت الدولة إلى بذل جهود واسعة في التوسع الرأسي الذي يعني تحسين الأنتاج لزيادة غلة الفدان ومكافحة الآفات وتشجيع التصدير لبعض الغلات إلى الخارج وتنظيم الأنتاج على أسس علمية سليمة من دراسة لخواص التربة وتحديد أصناف معينة من القطن لكل منطقة وأتباع دورة زراعية ثلاثية للقطن حفاظاً على التربة من الأجهاد الذي وضح في الدورة الثنائية .

ومع نشوب الحرب العالمية الثانية زادت المساحة المخصصة لزراعة كل من القمح والشعير وتخصيص ما لا يقل عن خمسين في المائة من مساحة الأراضي الزراعية في شمال الدلتا وستين في المائة في بقية المناطق بمصر لزراعة المحصولين . ومع نهاية الحرب قلت هذه النسبة عشرة في المائة في الحالتين كما زادت مساحة الذرة بنوعيها وكذلك الأرز نظرًا لازدياد الطلب عليهما وأرتفاع أسعارهما فنقصت بذلك المساحة المخصصة للقطن وبقيت مساحة الفول على ما هي عليه بسبب زيادة مساحة كل من القمح والشعير ولقد هبطت غلة الفدان بسبب إجهاد التربة واتباع دورة زراعية أملتها ظروف الحرب لعدم تسميد التربة بالقدر الكافي لصعوبة استيراد الأسمدة من الخارج وظلت الحال هكذا حتى قيام الثورة .

بعد انتهاء الحرب استأنفت أعمال الري من جديد بعد توقفها نظرًا لحاجة مصر إلى كمية إضافية من الماء حتى يتسني لها تنفيذ سياسة الري بها .

- **<u>الصناعة :</u>**

كان لنشوب الحربين العالميتين أثرهما القوي في بدء النهضة الصناعية بصفة جدية بعد أن أدركت البلاد خطر أعتمادهما على الصناعة الأجنبية وأضطرتها الظروف أن تسعى جاهدة إلى صنع جانب من حاجاتها خاصة بعد تعذر استيراد السلع وأرتفاع أسعارها وفعلا نشطت بعض الصناعات منها :

- صناعة الحلج والغزل والنسيج حيث تركزت كل منها في عدد صغير من المصانع الكبيرة بمناطق زراعة القطن .
- صناعة السكر : ولقد انتعشت أثناء الحرب لانقطاع الوارد من سكر البنجر ولم يكف الانتاج حاجة السكان إلا بعد عام ١٩٣١م.
- صناعة الجلود وصناعة الزيوت وصناعة الصابون وصناعة منتجات الألبان شهدت جميعها في هذه الفترة تقدما كبيرًا خاصة بعد إنتهاء الأزمة الاقتصادية .

ففي الفترة من بدء الحرب العالمية الأولى كانت التنمية الاقتصادية مرتبطة بمصالح الإنجليز فقط ولذا لم تحدث أي تنمية حقيقية باستثناء :

- نجاح طلعت حرب في انشاء بنك مصر وشركاته لخدمة الاقتصاد المصرى

كذلك الفترة التي تولى فيها سعد زغلول رئاسة الوزارة حيث أجرى عدة إصلاحات اقتصادية منها:

- فصل العملة المصرية عن الإنجليزية.
- بيع جزء كبير من أراضي الحكومة لصغار المزارعين.
- العمل على تخليص الحياة الاقتصادية من السيطرة الأجنبية

- **ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م والتنمية الاقتصادية :**

ومنذ استقال سعد زغلول من الوزارة لم تشهد الحياة الاقتصادية أي تنمية إلا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كالتالي:

أولا في مجال الزراعـــة:

- ظلت الزراعة حتى قيام الثورة هى المصدر الرئيسى للدخل القومى فى مصر إذ ساهمت بحوالي ٦٠% من جملة الدخل القومي ثم بدأت هذه النسبة في الانخفاض حتى وصلت إلى ١٦% عام ١٩٨٥م بسبب النمو المتزايد في قطاعات الأنشطة الاقتصادية الأخرى طوال تلك الفترة .
- عملت الثورة على النهوض بالزراعة واستصلاح الاراضى الصحراوية فى مديرية التحرير والوادى الجديد.



- كما اهتمت ببناء السد العالى الذى تم انجازه ١٩٧٠م والذى أنقذ مصر من أخطار الفيضانات العالية التي كانت تغرق مساحات كبيرة من الأراضي ومن مخاطر الجفاف في حالة قلة الأمطار عند منابع النيل .

ثانيا في مجال الصنــــاعة:

- تم التوسع في إنشاء المشروعات الصناعية والتي تخدم الصناعة
- توليد الكهرباء من خزان أسوان ثم السد العالي .
- التوسع في استخراج البترول وتكريره.
- إقامة مصانع الحديد والصلب بحلوان ومصائع الأسمدة بأسوان.
- إنشاء المصانع الحربية لخدمة القوات المسلحة
- تدعيم التعليم الصناعي والتوسع في إنشاء مراكز التدريب المهني.

ثالثا في مجال التجـــارة:

- وجهت الثورة تجارة مصر الخارجية إلى كافة بلاد العالم
- تم فتح أسواق خارجية في عديد من الدول.
- تمصير البنوك وشركات التأمين ووكالات الاستيراد والتصدير.
- وتولت عناصر مصرية إدارة البنوك والشركات.



وكان قد تم تأميم قناة السويس سنة ١٩٥٦م في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، وعادت إدارتها إلى مصر تمامًا ، وكذلك إيراداتها وما نتج عن كل ذلك من موارد أضيفت للاقتصاد للاقتصاد المصري .

الوحدة الرابعة

الزراعة والصناعة والسياحة

عزيزي الطالب بنهاية دراسة هذه الوحدة يجب أن يكون لديك القدرات والمعارف الآتية:

القدرات: يكون الطالب قادرًا على أن :

- يستخدم الخرائط لعرض القطاعات الاقتصادية والجغرافية ، والملامح والتوزيعات الثقافية والعلاقات بين مناطق التوسع الأفقي والرأسي في جمهورية مصر العربية.
- يفهم أنواع وأنماط الاستيطان ، والعوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية التي تؤثر في أماكن استيطان البشر (على سبيل المثال ، طرق المواصلات ، وتوفر المواد ، وفتح قناة السويس على أنماط التجارة العالمية) ، وتطورهم على مدار الزمن.
- يصنف الابتكارات الرئيسية التي يتم تطبيقها في التنمية الزراعية (مثل مشاريع الري الجديدة) ، وتحديد كيف غيرت هذه الابتكارات أحوال الحياة والمجتمع بنوعيهما المعيشي والعملي.
- يناقش أشكال وتأثير قطاع السياحة الداخلي والخارجي باعتباره المجال الرئيسي في نهضة الاقتصاد المصري.

المعارف: التعرف على :

- عوامل التنمية الصناعية في مصر وأهمية الصناعة في الوقت الحاضر.
- أنواع النقل وأهميتها ، وأهم الطرق ودورها في تنشيط التجارة والاقتصاد.
- أهمية قناة السويس وموقعها على خريطة صماء
- السياحة في مصر (الداخلية والخارجية)

الدرس الأول
المحاصيل الزراعية

تنقسم إلى محاصيل شتوية ومحاصيل صيفية.

أولا: المحاصيل الشتوية:

١. **البرسيم**: يعد البرسيم هوقاعدة الهرم بين المحاصيل الزراعية وهو ذو فائدة مزدوجة .... كيف؟

- لأنه يعمل علي تخصيب الأرض الزراعية بما يضيفه إليها من عنصر الأزوت ومعلوم أن الأراضي المصرية فقيرة في عنصر الأزوت. ويأتي البرسيم في المقام الأول من حيث المساحة التي يشغلها بين المحاصيل المصرية أو الثاني علي الأكثر بعد الذرة بنوعيها .
- وهو محصول شتوي تبدأ زراعته من شهر سبتمبر ويستمر في الأرض حتي شهر مايو/ يونيه .

أنواع البرسيم:

ينقسم البرسيم في مصر إلى نوعين هما:

أ- البرسيم القديم .



ب- **البرسيم الحجازى.**



- الوجه البحرى يضم٧٠% من مساحته والوجه القبلى٣٠% منها ٢٠%فى مصر الوسطى و١٠% فى مصر العليا.
- بلغ إنتاج البرسيم عام ١٩٩٩م نحو ٦٠مليون طن ، وإنتاجية الفدان نحو ٢٨طن .

• الثروة الحيوانية تأخذ نمط التوزيع الجغرافى الذى يأخذه البرسيم...فلماذا؟

٢- القمح :

• تعد مصر من أقدم بلاد العالم فى زراعة القمح ، إن لم تكن الأولي ، التي زرعت القمح .

• محصول شتوي يزرع في منتصف شهر نوفمبر، ويحصد في آخر مايو . ويرجع ذلك لأنه يحتاج إلي مناخ معتدل الحرارة . وتعتمد زراعة القمح في مصر علي الري لأن الأمطار التي تسقط شتاء لاتكفي لزراعته فعليا.

• لا يكفي إنتاج مصر من القمح حاجة الاستهلاك منه إلا لمدة ٧ شهور فقط وتستورد قمحاً ودقيقاً لتغطية استهلاك ٥ شهور السنة وصارت مصر من الدول الكبيرة في استيراد القمح ودقيقه



العوامل التى ساعدت على زيادة استهلاك القمح فى مصر هى:

١. زيادة عدد السكان بصفة عامة مع ارتفاع مستوى المعيشة.

٢. زيادة نسبة سكان الحضر فى مصر وهم أكلة القمح.

٣. ارتفاع سعرالذرة فى الريف فاتجه الفلاح إلى القمح المدع

٤. عدم زيادة المساحة المنزرعة لضيق الأرض الزراعية.

٥. سوء التخزين وتعرضه للطيوروالرطوبة وفعل العوامل الجوية تسبب في ضياع كميات كبيرة منه سنويا

- لذلك انشأت الحكومة عدة صوامع لتخزين القمح سنويا بطرق حديثة تقليل للفاقد منه منها صومعة في الاسكندرية وأخري بإمبابة وشبرا الخيمة وميناء دمياط الجديد وقوص .

ثانيا- المحاصيل الصيفية:

١- **الأذرة** (الذرة)

- تزرع في مصر نوعين من الأذرة هما الشامية والرفيعة وتزرع الأذرة الرفيعة في شهر ابريل وتحصد في سبتمبر – أكتوبر وبلغت مساحة الذرة بنوعيها شامية ورفيعة عام ١٩٩٩م نحو ١.٧ مليون فدان ووصل إنتاج الأذرة بنوعيها في تلك السنة نحو ٥.٤ مليون طن وكون إنتاج الأذرة البيضاء نحو ٩٦% والأذرة الرفيعة حوالي ٤% من انتاج الأذرة بنوعيها

أ - الأذرة البيضاء أو الشامية:

- تحتاج الأذرة البيضاء إلى درجة حرارة عالية وجوا مشبعا بالرطوبة وتحتاج للرى ٧-٨ مرات وأفضل التربات المناسبة لها هى التى تحتوي على الأزوت بنسبة كبيرة



ب - الأذرة الرفيعة:

- هى غلة صغيرة تتطلب زراعتها درجة حرارة عالية مع ميل نسبى للجفاف وتزرع فى معظم التربات وتتركز فى مصر العليا وتخلط بالأذرة البيضاء لعمل الخبز الجيد.



٢- الأرز:

- هو محصول صيفى يزرع فى مصر في شهر مايو/ يونية ويحصد فى أكتوبر.

- يحتاج إلى درجة حرارة عالية لا تقل عن ٢٤ درجة مئوية وكميات كبيرة من المياه. لذا تتركز زراعته فى شمال الدلتا

- أما قش الأرز ثروة ثمينة تقوم شركات الورق بتجميع بعضه وتصنيعه إلى ورق للكتابة وكرتون.
- يكفي الانتاج حاجة الاستهلاك ، بل وتفيض كمية من الانتاج تقوم الدولة بتصديرها للعالم الخارجي ، لذا الأرز هو أحد المحاصيل الزراعية الرئيسية فى قائمة الصادرات الزراعية المصرية.



التقويم : بم تفسر

١. تقل زراعة البرسيم كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب.

٢. زيادة استهلاك القمح فى مصر.

٣. انشاء صوامع كبيرة لتخزين القمح.

٤. تناقص مطرد فى مساحة الذرة الرفيعة وانتاجها.

٥. قارن بين القطن والقمح من حيث الأهمية وشروط النمو والإنتاج ومدى كفايته.

الدرس الثاني
الخامات الزراعية

تنتج مصر بعض الخامات الزراعية منها القطن والكتان وقصب السكر والبنجر وفولل الصويا والقطن وستقتصر الدراسة هنا على القطن وقصب السكر والبنجر : يعد القطن العمود الفقري للاقتصاد المصري زراعة وصناعة وتجارة. فالقطن كان يشغل ثلث مساحة الأراضي الزراعية في مصر. وصناعة المنسوجات القطنية – هي أزهى الصناعات في مصر على الإطلاق. ويأتي القطن (خام ، غزول ، منسوجات ، ملابس جاهزة) على راس قائمة الصادرات المصرية. وكان القطن من المحاصيل المحببة للفلاح المصري لأنه محصول نقدي يبيعه وبعائد يقضي مسائله المختلفة. إلا أنه قد طرأ تغيير جوهري على زراعة القطن مؤخرا. فقد انخفضت مساحته من نحر ٢ مليون فدان إلى أقل من نصف مليون فدان. فقد بلغت مساحته عام ٢٠١٠ نحو ٣٧٨،٠٠٠ فدان أي أن مساحة القطن انخفضت في السنوات الأخيرة بأكثر من ٥٠% ويرجع هذا النقص الخطير في مساحة الفطن إلى ارتفاع تكاليف إنتاجه وصالة العائدات منه وتحاول الحكومة جاهدة العمل على زيادة مساحة القطن من جديد.



والقطن محصول صيفي يزرع في ١٥ مارس ، ويجني في سبتمبر – أكتوبر. ويحتاج القطن إلى درجة حرارة عالية وخلو من الصفيع حتى لا يصاب المحصول بأضرار ، لذلك يزرع صيفا ، ويحتاج إلى كمية كبيرة من المياه ، ولكن أقل من حاجة الأرز ففدان القطن يحتاج إلى ٤٠٠٠ متر مكعب من المياه وتناسبه تربة مصر تربة مصر السوداء مع استخدام الأسمدة الطبيعية والكيماوية.

وتتطلب زراعة القطن أيدي عاملة كثيرة في الزراعة، وفي مقاومة الآفات ، وفي الجني. لذلك تعد زراعة القطن في مصر وكذلك زراعة الأرز ، وكذلك زراعة القصب من العوامل الأساسية التي عملت على زيادة عدد سكان البلاد خاصة الريفيين منهم.

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي لمساحة القطن في مصر. ويبدو أن الوجه البحري يحظى بنحو ٨٣.٥% من هذه المساحة ، بينما الوجه القبلي يضم ١٦.٥% من المساحة منها ١١.٥% في مصر الوسطى ، و١٢% في مصر العليا. وهناك منطقة رئيسية تتركز فيها زراعة القطن في الوجه البحري في محافظات الدقهلية والغربية والأطراف الشرقية للبحيرة والأطراف الجنوبية لكفر الشيخ والأطراف الغربية من الشرقية. أما المنطقة الثانية لتركز زراعة القطن فهي المنيا وأسيوط وبني سويف وسوهاج. وتقل زراعة القطن في الأطراف الشمالية للوجه البحري نظرا لملوحة التربة ، وكذلك تقل زراعته في الهوامش الشرقية والغربية للدلتا نظرا لأن التربة رملية لا تناسب زراعته هناك ، وتقل زراعته جدا في قنا وأسوان ويرجع ذلك لسيادة زراعة القصب هناك. وهو محصول نقدي كالقطن تماماً وكذلك لشدة الحرارة مع جفاف الجو. وتقل زراعة القطن حول القاهرة لزراعة الخضر والفاكهة بدلا منه لتموين مدينة القاهرة.

وتعتبر زراعة القطن محظورة في محافظة الجيزة وفي جنوب محافظة القليوبية بقوة القانون لتوفير الأرض لزراعة الخصر والفاكهة. وبلغ إنتاج مصر من القطن نحو ألف طن شعر وعلى الرغم من أنها كمية صغيرة ولا تكاد تكون إلا ٢,٦% من الإنتاج العالمي إلا أن شهرة مصر تأتي من أن قطنها طويل التيلة. وتكاد مصر مع عدد قليل جدا من الدول تحتكر إنتاج الأصناف الجيدة الممتازة من القطن في العالم. وقد تناقص إنتاج مصر مؤخرا نظراً لتناقص مساحة محصول القطن لارتفاع تكاليف الإنتاج ولقلة العائد. وبلغ متوسط إنتاجية الفدان نحو ٦.٥ قنطار. وتأتي مصر في المرتبة الثانية بعد جواتيمالا – إحدى دول أمريكا الوسطى – من ناحية إنتاجية الفدان المرتفعة. وتستهلك مصر نسبة كبيرة ، بلغت نحو ٦٢% من خام القطن داخليا في صناعة الغزول والمنسوجات القطنية. وتعد هذه الصناعة من أزهى الصناعات المصرية على الإطلاق. كما أن القطن يعد الخامة الرئيسية التي تمتلكها مصر بكميات كبيرة. أما بقية الإنتاج وهو ٣٨% منه فتصدره مصر خاما إلى العالم الخارجي إلا أن إنتاح القطن الخام لم يعد يكفي حاجة الاستهلاك الداخلي لتراجع الإنتاج بصورة مؤسفة ، وتستورد مصر القطن الخام من الخارج في الوقت الحاضر.

ويأتي القطــن على رأس الصادرات المصرية (خــام وغزول ومنسوجات وملابس جاهزة) وتشكل صادرات القطن المصري نحــو ٩٠% مــن قيمــة الصادرات الزراعية وحوالي خمس كل الصادرات السلعية. واستطاعت مصر أن تفتح أسواقا كثيرة لقطنها الخام ، فهــي تــصدره إلى دول أوروبا الشرقية لا سيما تشيكوسلوفاكيا وكــذلك الصين الشعبية وجمهورية روسيا. وبالمثل تصدره إلى الكتلة الغربية مثل الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا. وظهرت اليابان وكوريا وبعض بلاد الشرق الأقصى كمستورد كبير للقطن المصري في الوقت الحاضر. ونظرا لأن القطن المصري يفيض عن حاجة الاستهلاك الداخلي كانت البلاد تسير على سيادة عدم استيراد الأقطان الخام من الخارج مطلقا خشية أن تخلص بذور من القطن المستورد ببذور القطن المصري الممتاز فتنحط رتبة هذا الأخير. إلا أنه نظرا لانخفاض القوة الشرائية للطبقات الفقيرة وعجزها عن شراء المنسوجات القطنية المصرية الممتازة لارتفاع أسعارها فوق طاقتهم لجــأت الحكومة في الوقت الحاضر إلى استيراد الأقطان القصيرة التيلة الرديئة النوع من الولايات المتحدة لعمل المنسوجات الشعبية منها للطبقات الفقيرة.

المحاصيل السكرية:

كانت مصر تعتمد على محصول واحد لاستخلاص السكر الا وهو القصب. إلا أنه قد طرأ تغير جوهري في هذا الخصوص بإدخال زراعة البنجر على نطاق تجاري لاستخلاص السكر أيضا. وبذلك أصبح في مصر محصولان سكريان هما القصب والبنجر. والقصب محصول مداري والصقيع الشديد يقتله لذلك تنتشر زراعته في الجهات التي لا تتأثر بالصقيع. ومن ثم تتركز زراعته في مصر العليا. كما أنه يتطلب درجة حرارة عالية لذلك فهو محصول صيفي يزرع في يوليو ــ اغسطس. وتعتمد زراعة القصب في مصر على الري ، وهو محصول شره للمياه لدرجة أن الفدان الواحد يحتاج إلى ما يتراوح بين ٨٠٠٠ – ١١٠٠٠ متر مكعب من المياه. وتربة مصر سوداء خصبة تناسب زراعته مع استعانة الفلاح بالأسمدة الطبيعية والكيماوية نظرا لأنه محصول مجهد للتربة. ولا يكسر القصب في أول مرة إلا بعد مضي ١٥ شهرا على زراعته. ويقطع أربع مرات من ذات الغرس ولذلك يمكث قصب السكر في الأرض مدة ٥٥ شهرا يقطع خلالها أربع مرات.

ويمتد موسم قطع القصب وتسليمه للمصنع من يناير إلى أبريل. وتتطلب زراعة القصب إلى أيدي عاملة كثيرة للمساعدة في زراعته ، ومقاومة الآفات التي تصيبه وللاسراع في قطعه وتنظيفه، ولذلك كانت زراعة قصب السكر من العوامل التي أدت إلى زيادة عدد السكان في مصر خاصة الريفيين منهم.

وتتأرجح مساحة القصب في مصر منذ فترة حول ٣٠٠ ألف فدان. ويتضح أن الوجه البحري لا يضم سوى أقل من ٤% من مساحة القصب في مصر. وتتركز زراعة قصب الوجه البحري في ظهير المدن الكبرى ، فهو في محافظة البحيرة خلف مدينة الإسكندرية وفي محافظتي القليوبية والمنوفية خلف مدينة القاهرة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قصب الوجه البحري لا يستخدم في صناعة السكر إنما للمص والعصير الطازج، وإن عز البرسيم وارتفعت أسعاره يعطى علفا للماشية.

أما قصب الوجه القبلي فهو الذي يستخدم في صناعة السكر نظرا لارتفاع نسبة المادة السكرية به. وتتركز زراعة قصب السكر في مصر العليا، فمحافظة قنا تضم أكثر من نصف مساحته في البلاد. وتليها محافظة أسوان التي تضم أكثر من خمس مساحته في البلاد. أي أن محافظتي قنا وأسوان تضمان نحو ثلاثة أرباع مساحة قصب السكر في مصر، وتضم محافظة المنيا نحو ١٤% من مساحة قصب السكر في مصر. وذلك تضم محافظة سوهاج نسبة صغيرة من قصب السكر. وتزرع الفيوم والجيزة وبني سويف بعض مساحات صغيرة بقصب السكر لاستخدامه في محلات العصير بالقاهرة أو في العصارات لإنتاج العسل الأسود.

ونظرا لعدم كفاية إنتاج السكر لحاجة الاستهلاك الداخلي لذلك تحرص الحكومة على تسليم كل إنتاج قصب السكر في محافظات قنا وأسوان وسوهاج والمنيا إلى مصانع السكر. وتحاول منع تسليمه لمحلات العصير وكذلك لعصارات العسل الأسود. لكن الفلاح يتهرب من ذلك ويقوم ببيع حصة من إنتاجه لعصارات العسل الأسود لأن ذلك يدر عليه دخلا أعلى عن تسليمه القصب لمصانع السكر بأسعار جبرية. ولو أن الحكومة تزيد سعر تسليم طن القصب للمصانع سنوياً لتغري الفلاح على تسليم كل إنتاجه لمصائع السكر.

ونظرا لأن القصب خامة سريعة التلف لتحول السكروز إلى جيليكوز عديم النفع لصناعة السكر لذلك توطنت مصانع السكر وسط مزارع القصب. فهناك أربعة مصانع في محافظة قنا في نجع حمادي ، وقوص ، ودشنا ، وأرمنت. ومصنعان في محافظة أسوان في كوم أمبو ، وفي إدفو. ومصنع في محافظة سوهاج بجرجا. ومصنع في محافظة المنيا في أبو قرقاص. وهناك مصنع كبير لتكرير السكر في الحوامدية بالجيزة ، وتوطن هذا المصنع بالسوق فهو قريب من سوق القاهرة الكبرى ، ويقع وسطا بين سوقين كل من الوجهين البحري والقبلي فكان صناعة السكر من القصب لها تسعة مصانع في مصر.

ويكون السكر بين ١٠ و ١٢% من وزن القصب المستخدم في صناعته بينما يكون المصاص نحو ٣٠% من وزن المادة الخام، أما الباقي من المادة الخام ، نحو ٥٨% من وزنها فهي شوائب عديمة القيمة والسكر الخام

يحتوي على ٨% شوائب ، ويجري تكريره لاستخلاص المولاس بدرجاته المختلفة والشوائب. أمـــا المـــصاص فيستخدم كوقود في المصانع ، أو يغطي به النبات الصغيرة خشية الصقيع . كما تحول المصاصة إلى خشب حبيبي في مصنع كوم أمبو ، وإلى ورق لف وحزم في مصنع أدفو. وتستخلص كمية من العسل الأسود من المولاس ، أما الباقي فيستخلص منه الخل والكحول بـــأنواع وبعض العطور وغير ذلك من المنتجات.

بنجر السكر :

نظرا لتناقص درجة الكفاية الذاتية للسكر بإطراد في مصر بسبب زيادة السكان. ولعدم زيادة مساحة القصب بدرجة تتمشى مع زيادة استهلاك السكر لجأت الحكومة إلى إدخال زراعة بنجر السكر على نطاق تجاري في مصر مؤخرا. ويمكن زراعة بنجر السكر في الأرض الملحية والرملية، وتقتصر زراعته في الوقت الحاضر على الأراضي الملحية في محافظة كفر الشيخ والدقهلية. وهو يحتاج إلى درجة حرارة أقل من القصب لذلك يزرع في شمال الوجه البحري وتعتمد زراعته هناك على الري ، ويزرع البنجر في مارس ولا يمكث في الأرض سوى ٦ شهور ، وهو يختلف في ذلك عن القصب ، ومن ثم فهو يدخل في دورة زراعية مع المحاصيل الأخرى هناك.

وتأسست شركة الدلتا للسكر عام ١٩٨١. وأنشأت لها مصنعا لاستخلاص السكر من البنجر في الزاوية بمركز الحامول. وبلغت المساحـــة المزروعـــة مـــن بنـــجـــر السكـــر نحو ١٢٨٠٠٠ فدان وضمت محافظة كفر الشيخ ٨٤% من هذه المساحة . وتليها محافظتي الدقهلية والغربية. وتتركز زراعة البنجر في مركز كفر الشيخ والحامول وسيدي سالم وبيلا.

وتبلغ نسبة السكر فـــي البنجر نحـــو ٢٠%. وأنشأت الحكومة مصنعا أخـــر لسكر البنجر في بلقاس شرق المصنع الأول بسافة ٥٠كم بعد توسيع زراعة البنجر هناك. كما تنوي الحكومـــة إقامة مزرعة كبيرة للبنجر في نهاية ترعة النصر وإنشاء مصنع لاستخلاص سكر البنجر هناك ، وتقوم بإنشاء مصنع لسكر البنجر في الفيوم في الوقت الحالي. وبلغت درجة الكفاية الذاتية التي حققها إنتاج السكر عام ١٩٩٩ نحو ٥٨% فقط. أي أن الإنتاج المحلي يغطي ثلثي حاجـــة لاستهلاك الداخلي. وتستورد مصر نحـــو ثلث حاجـــة الاستهلاك الداخلي وتتحمل الحكومة قدرا كبيرا من الدعم للسكر.

المحاصيل البستانية:

ترتبط الخضر والفاكهة في دراستها سويا ، بل وتجمعان معا في مجموعة واحدة تسمى مجموعة المحاصيل البستانية. وقد زادت مساحة كل مـــن الخضر والفواكه في السنوات الأخيرة زيـــادة هائلة فقد قفزت مساحـــة الخضر إلى أكثـــر من مليـــون فدان ، ووصلت مساحة الفواكه إلى نحو أكثر من مليون فدان.

وترجـــع زيادة الخضر والفواكه مساحـــة وإنتاجا فـــي السنوات الأخـــيـــرة إلـــى زيادة السكان وبالتالي الطلب عليها، وإلى اعتدال مناخ مصر ومناسبته لزراعة عدة أنواع من كل مجموعة ، فضلا عن زراعتها في العروات الثلاث : الشتوية ، والصيفية ، والنيلية ، وكذلك لأن مصر تصدر جانبا من منتجات المحاصيل البستانية إلى العالم الخارجي الأمر الذي شجـــع على ازدهار زراعتها. وتشتمل مجموعـــة كل مـــن الخضـــر والفـــواكـــه على أنواع كثيرة. وعلى الرغم من ذلك تتصدر الطماطم مساحة الخضر وإنتاجها ، وتتصدر الموالح مجموعة الفواكه مساحة وإنتاجا.

وشغلـــت الطماطـــم نـــحـــو ٣٩٤,٠٠٠ فـــدان أي نحـــو ٣٩% من مساحة الخضر. بينما شغلت الموالح في العام نفسه ٣٥٥,٨٠٠ فدان أي ٤٤% من مساحة الفواكه. وتشغل الطماطم والموالح نحو ٤١% من مساحة المحاصيل البستانية في مصر ويبلغ إنتاج مصر مـــن الطماطـــم نحـــو ٥٥.٩ مليون طـــن أي مـــا يقـــرب من نصف إنتاج الخضر في الـــدولة. بينمـــا بلـــغ إنتاج المـــوالح نحـــو ٢.٥ مليـــون طـــن أي مـــا يقرب مـــن نـــصف إنتاج الفواكه في العام نفسه. ويغطي إنتاج الطماطم والموالح كل حاجة الاستهلاك الداخلي بل يتبقى فائض التصدير للدول المختلفة.

وتتميز زراعة الخضر والفاكهة بأنها زراعة بستانية كثيفة خاصة الأولى بدرجة كبيرة. وتتركز زراعة الخضر والفواكه حول المدن الكبرى فهي حول القاهرة بمحافظات القليوبية والجيزة وجنوب المنوفية والفيوم ، حول الإسكندرية بمحافظة البحيرة ، وفي ظهر مدن القناة بشرق الدلتا. وتسيطر الفواكه خاصة الموالح والأعناب على أراضي الاستصلاح بالهوامش الشرقية والغربية الرملية للدلتا ، وكذلك في أراضي الاستصلاح بشبه جزيرة سيناء حيث الخوخ واللوز والكانتالوب. ويرجع ذلك إلى أن الخضر والفواكه سلع سريعة التلف ومن ثم فهي تتوطن على مقربة من الأسواق الكبيرة (المدن) المستهلكة لإنتاجها. وتجدر الإشارة إلى أن معدل استهلاك الفرد من الخضروات مرتفع بالمقارنة مع المعدلات العالمية ويرجع ذلك إلى أنها من المكونات

المالئة المشبعة في الوجبة الغذائية للإنسان المصري الفقير. وعلى العكس من ذلك ينخفض استهلاك الفرد المصري من الفواكه لارتفاع أسعارها.

وقد شهدت مصر في السنوات الأخيرة ما يقرب من طفرة أو ثورة في زراعة الخضر والفواكه ، ويرجع هذا لأسباب كثيرة منها أنها تدر عائدا مرتفعا عن محاصيل الحقل التقليدية كالقمح والأذرة والقطن ، كما أن الفلاح المصري يتهرب من زراعة المحاصيل التي تخضع للتوريد الجبري الحكومي لحصص من إنتاجها أو كل إنتاجها بأسعار جبرية كالقمح في الحالة الأولى ، والقصب والقطن في الحالة الثانية بينما يقبل على زراعة محاصيل لا تخضع لتوريد جبري ولتسعير إداري مثل الخضر والفواكه.

ويتساءل البعض عما إذا كان في إمكان مصر التوسع في زراعة الخضر والفاكهة ونباتات الزينة كالزهور والورود لتصدير الفائض منها وشراء القمح بعائده ، وبذلك تحل مصر مشكلتها الأساسية إلا أن هذه المسألة تثير قضايا أخرى تتعلق بالجمع ، والفرز ، والتدريج ، والتجهيز ، والتصنيع ، والتعبئة ، والتغليف ، والتبريد والنقل السريع لسلع سريعة التلف. وتحتاج هذه المسالة لدراسة متأنية في ظل التكتلات الاقتصادية خاصة تكتل الدول الأوروبية ويحتاج هذا الأمر إلى دراسة وضع المنافسة التي قد تتعرض لها الخضر والفواكه المصرية في الأسواق الدولية. وعلى العموم قفزت صادرات بعض المنتجات البستانية في السنوات الأخيرة بخطوات واسعة ومنها الموالح والبطاطس والفاصوليا وهي منتجات تتحمل نوعا من النقل. لكن لم تزد الصادرات المصرية من الخضر والفواكه الأسرع تلفا بدرجة محسوسة ومنها الأعناب والطماطم والخرشوف. ويمكن لمصر أن تتوسع في صادرات فواكه المنطقة الحارة مثل المانجو والموز لأن مصر أقرب إلى أوروبا من الهند وشرق أفريقيا المنتجة لهذه الحاصلات. وتناسب الأرض الرملية في هوامش الدلتا الشرقية والغربية زراعة المانجو ، أما الجزر النيلية فهي مناسبة لزراعة الموز.

الدرس الثالث

مشروعات التنمية الزراعية ؛ ودوافعها.

التنمية الزراعية تهدف التنمية الزراعية إلى زيادة كمية المنتجات الزراعية مع تجويدها ، وخفض تكلفتها لمواجهة حاجات سكان الدولة المتزايدين بمعدلات كبيرة، وتعني التنمية الزراعة أمورا كثيرة منها : زيادة مساحة الأرض المزروعة (التوسع الأفقي) ، وزيادة غلة الفدان (التوسع الرأسي)، وبتنفيذ السياستين الأفقية والرأسية تتحقق زيادة الإنتاج لمواجهة حاجات السكان. وستقتصر الدراسة هنا على التوسع الأفقي لمساحة الأرض الزراعية ، وأساليب زيادة غلة الفدان ، مع إشارة لبعض المحاصيل الجديدة التي دخلت على نطاق تجاري . وجهود إدخال نمط جديد من الزراعة في مصر وهو نمط الزراعة المحمية أي زراعة الصوبات.

<u>مبررات وأسباب التنمية الزراعية :</u>

لقد طرأت متغيرات جوهرية على الساحة المصرية جعلت من التنمية الزراعية أمرا لا مناص منه. وتتلخص هذه الأسباب في زيادة عدد السكان ، وزيادة قيمة الواردات الغذائية مع اتساع الفجوة الغذائية ، وتناقص مساحة الأرض الزراعية بإطراد.

١- زيادة عدد السكان : سبقت الإشارة إلى أن سكان مصر في بداية القرن ١٩ كانوا نحو ٥ ملايين نسمة. في حين أن مساحة الأرض الزراعية في ذلك الوقت كانت نحو ٥ مليون فدان. أي أن الفرد كان يخصه نحو فدان من الأرض الزراعية. وواصل السكان زيادتهم السريعة فبلغوا في تعداد ١٩٩٦ نحو ٦٠ مليون نسمة أي زادوا بمقدار ١٢ مثلا ما كانوا عليه في مدة قرن وتسعة أعشار قرن من الزمان أي زيادة بمعدل ١٢٠٠% في تلك الفترة. هذا فـــي حيــن ، مساحة الأرض الزراعية وصلت إلى ٧.٨ مليون فدان ، أي أنها زادت بمقدار ٣٦% في الفترة ١٨٠٥ – ١٩٨٦ ، وواصل السكان زيادتهم في عام ٢٠٢٠/٢٠٢١م حيث بلغ تعدادهم نحو ١٠٢مليون نسمة هذا في حين بلغت مساحة الأراضي المزروعة نفس العام لـــ ١٠,٣ مليون فدان ، وترتب على ذلك تناقص نصيب الفرد من الأرض

الزراعية بإطراد حتى وصل إلى ٠.١٢ فدان ، وكذلك من المساحة المحصولية حتى بلغ ٠,٢٢ فدان. وهذه مساحة لا يكفي إنتاجها لإعالة فرد عند مستوى معيشي كريم.

٢- الفجوة الغذائية : نتيجة لزيادة عدد السكان بمعدلات كبيرة ، وبطء معدلات زيادة مساحة الأرض الزراعية ، ولتناقص نصيب الفرد من المساحتين الزراعية والمحصولية انخفضت درجة الكفاية الذاتية للمحاصيل المصرية بدرجة كبيرة ، وقد وصل الأمر إلى أن مصر تستورد كمية من الغذاء تعادل تقريبا نفس كمية الغذاء التي تنتجها من الداخل. ومعنى هذا أن الإنتاج الزراعي الغذائي الداخلي لم يغطي إلا حاجة ٦ شهور فقط أي نصف السنة. وعلى الدولة أن تستورد ما يغطي نصف السنة الآخر. ويختلف الأمر من محصول لآخر.

وانخفضت درجة الكفائة الذاتية لبعض المحاصيل بدرجـــة مخيفـــة خاصـــة القمح ، والعدس، والزيت ، والسكر وبلغت قيمة واردات مصر عام ١٩٩٧ نحو ٢,٨ مليار جنيه أي ٥% من إجمالي الواردات. أي أن فاتورة الغذاء المستورد كونت نحو ربع قيمة الواردات في ذلك العام وتتزايد بإطراد قيمة الواردات الغذائية نتيجة لارتفاع الأسعار ، ولعدم كفاية الإنتاج الداخلي لحاجة السكان بسبب تزايدهم بمعدلات سريعة. ولذلك لابـــد مـــن زيادة الإنتاج الزراعي الداخلي عن طريق توسيع مساحة الأرض الزراعية وزيادة غلة الفدان من أجل تخليص مصر من واردات المواد الغذائية. وإذا أرادت مصر الوصول بنصيب الفرد من الأرض الزراعية إلى ما كان عليه الوضع عام ١٩٠٠ فلابد من زيادة مساحة الأرض الزراعية. فما بالك لو أرادت الدولة رفع مستوى المعيشة وتحسين الوضع الغذائي. هذا مع العلم بأن معدل استهلاك الفرد من السلع الزراعية في تزايد مستمر الأمر الذي يحتم زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق التوسع في مساحة الأرض الزراعية وزيادة غلة الفدان.

٣- استمرار الهجرة من الريف إلى المدينة : يتوزع سكان مصر بين المناطق الريفية والحضرية. وكون سكان الريف في مصر عام ١٩٠٧ نحو ٨٠% ، في حين كان سكان الحضر ٢٠% من جملة السكان. وفي تقدير ٢٠١١ أي بعد نحو أربعة أخماس قرن صار سكان الريف ٥٧% ، وسكان الحضر ٤٣% من جملة سكان مصر. وتزايد سكان الحضر بهذا المعدل الكبير سواء من ناحية العدد المطلق أو النسبة نتيجـــة لعـــاملين هما : الزيادة الطبيعية لسكان الحضر أنفسهم ، وأيضا للهجرة الوافدة عليهم باستمرار من الريف إلى المدينة. فكان سكان الحضر ينمون جزئيا على حساب سكان الريف بسبب الهجرة

المستمرة من أرياف مصر إلى مدنها. وهذه الهجرة الداخلية دوافعها الأساسية اقتصاديا لأن الموارد لم تعد تكفي في الريف وضاق عليهم الرزق هناك فهاجروا إلى المدن بحثا عن مصادر رزق أوسع.

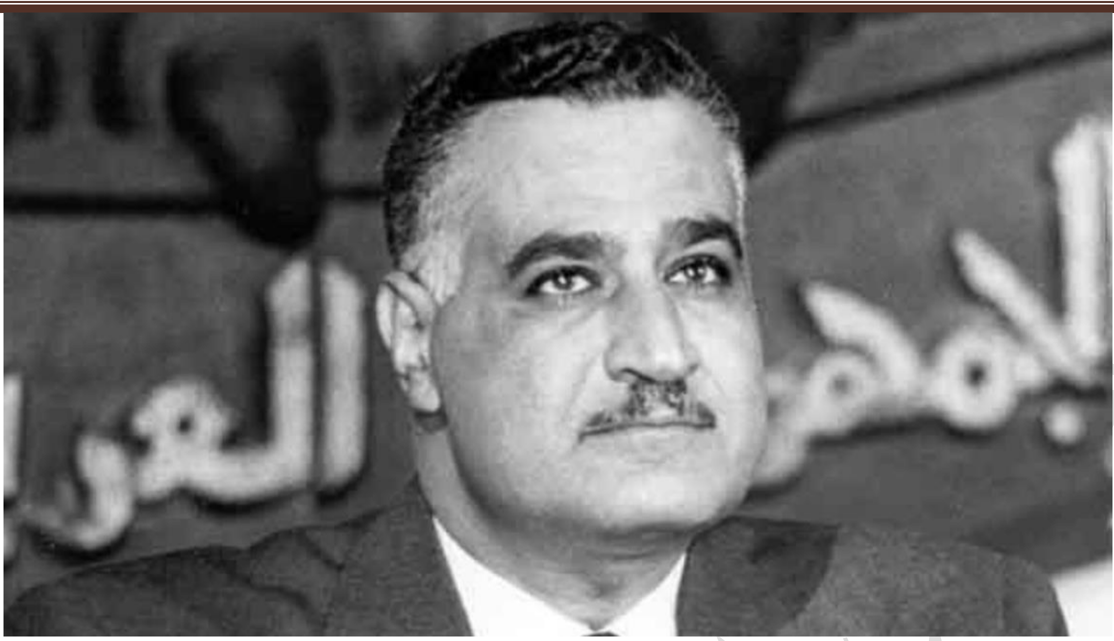
كما أن هذه الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن في مصر أدت إلى توسيع . سكان المدن أي أن هذا التوسع الحضري الأفقي كان على حساب الأرض الزراعية في معظم الأحوال وأصدق دليل على ذلك ما تقوم به المباني من غزو للأرض الزراعية في الوقت الحاضر كما أن موجة التضخم التي تمر بها مصر منذ عام ١٩٨٠ والمضاربة على أسعار العقارات أدت إلى تبوير كثير من الأرض الزراعية خاصة حول المدن والقرى تمهيدا لتقسيمها وبيعها للمباني أضف إلى هذا وذلك أن انقطاع وصول الطمي إلى مصر حرم البلاد من المادة الخام التي كان يصنع منها طوب البناء، لذلك لجأ البعض إلى تجريف الأرض الزراعية لاستخدام ترابها كمادة خام في صناعة الطوب الآجر (الأحمر) فكأن مساحة الأرض الزراعية في مصر تتناقص بسبب هذه العوارض الممثلة في الهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة ، وبسبب التبوير والتجريف، ولذلك كان لابد من زيادة مساحة الأرض الزراعية.

استصلاح الأراضي :

قبل ١٩٥٢ :

تقوم مصر بجهود كبيرة في مجال استصلاح الأراضي منذ آخر القرن التاسع عشر. وبلغ ما تم أضافته من الأرض الزراعية المستصلحة سواء عن طريق الأجهزة الحكومية أو الأفراد أو الهيئات المشتركة خلال الفترة ١٨٩٢ – ١٩٥٢ بلغت حوالى ٤٠٠.٠٠٠ فدان.

استصلاح الأراضي منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٦٨ : يمكن تقسيم عمليات استصلاح الأراضي في الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٦٨ إلى ثلاث مراحل هي : مرحلة ما قبل الخطة ، مرحلة الخطة ، مرحلة ما بعد الخطة. المرحلة الأولى : وهي فترة ما قبل الخطة. تمتد تلك الفترة من قيام الثورة عام ١٩٥٢ حتى بداية الخطة الخمسية الأولى ١٩٥٩ – ١٩٦٠ وقد تم خلالها استصلاح حوالى ٧٩٠٠ فدان.



المرحلة الثانية : وهي فترة الخطـــة الأولى ٥٩ / ١٩٦٠ – ١٩٦٤ وتم خلالها استصلاح ٥٣٦٠٠٠ فدان

المرحلة الثالثة : وهي فترة ما بعد الخطة الأولى وامتدت حتى عام ٦٧ / ١٩٦٨ وتم فيها استصلاح ٢٠٦٠٠٠. فدان ، وبذلك بلغت جملة الإضافات الجديدة من الأراضي المستصلحة في الفترة ١٩٥٢ – ٦٧ / ١٩٦٨ ، بمراحلها الثلاث نحو ٨٢١٠٠٠ فدان، ويقدر صافي هذه المساحة بحوالي ٦٩٨٠٠٠ فدان بعد استبعاد المنافع العامة التي تحتسب مساحتها على أساس ١٥% من المساحة الكلية. ووقع ٨٢% من هذه المساحة في داخل الوادي والدلتا مثل منطقة أبيس في جنوب شرق الإسكندرية ، ومديرية التحرير بقطاعيها الشمالي والجنوبي ، ومناطق تهجير أهل النوبة في شرق كوم أمبو وفي إسنا. ووقع ١٨% من هذه المساحة خارج الوادي والدلتا كما هو في الوادي الجديد ، وفي شبه جزيرة سيناء في وادي النطرون. وكانت تربة هذه المناطق إما طينية ملحية أو طينية جيرية أو رملية.

وتباطأت عمليات استصلاح الأراضي بعد وقوع حرب ١٩٦٧ ، ولاستعداد لحرب ١٩٧٣ ، ولما انتهت حرب ١٩٧٣ كان لابد من بدء عمليات استصلاح الأراضي من جديد للاستفادة من المياه في بحيرة السد العالي. وتم وضع برنامج لاستصلاح نحو ٢,٨ ملىون فدان.

ويقع ٢٩% من هذه المساحة المزمع استصلاحها في غرب قناة السويس في المنطقة المحصورة بين الأراضي الزراعية القديمة الواقعة في غربها وبحيرة المنزلة في الشمال وقناة السويس في الشرق وطريق القاهرة – السويس الصحراوي في الجنوب بينما يقع ٢٦% من هذه المساحة في شرق قناة السويس ابتداء من بحيرة

ملاحة بور فؤاد شمالا حتى إلى الجنوب من بلدة الشط عند رأس خليج السويس ، وسهل الطينة الواقع في شمال غرب سيناء والشريط الساحلي لسيناء حتى الحدود مع فلسطين. أي منطقة غرب قناة السويس وشرقها تضم ٥٥% من الأراضي المزمع استصلاحها.

وتضم منطقة الأطراف الشمالية لوسط الدلتا ٦% من هذه المساحة . بينما تضم منطقة غرب الدلتا ١٣.٣ %من هذه المساحة . وتعد منطقة غرب النوبارية ومنطقة البستان ومنطقة مريوط من أهم المناطق الواقعة في غرب الدلتا والتي يجري استصلاحها في الوقت الحاضر اعتمادا على ترعة النوبارية الجديدة التي تخرج منها، وترعة بهيج ، وترعة النصر ، وترعة البستان التي ستشق لري هذه المناطق.

وتضم مصر الوسطى ٤.٢% من هذه الأراضي المزمع استصلاحها ويقع بعض هذه الأراضي على الضفة الغربية للنيل ، وبعضها على الضفة الشرقية لكن غالبيتها في شرق النيل في زمام محافظات الجيزة والفيوم وبني سويف والمنيا. أما مصر العليا فتضم ٥.٦% من هذه الأراضي المزمع استصلاحها وتنتشر هذه الأراضي في محافظات أسيوط وسوهاج ، وقنا ، وأسوان ، وتتوزع في شرق النيل وغربه. وتضم الصحراء الغربية ١٥.٨% من مساحة الأراضي المزمع استصلاحها وتقع هذه الأراضي في واحات الصحراء الغربية : الواحة الخارجة ، وجنوبها ، والواحة الداخلة ، وواحة الفرافرة ، والواحة البحرية ، وواحة سيوة ، ومشروع توشكي. وسيتم ري ٣٩% بواسطة الري السطحي ، و٦١% من الأراضي المزمع استصلاح باستخدام الري بالرش. وللري بالرش مزايا كثيرة منها أنه يقلل كمية المياه التي تعطى للمحصول بما يتراوح بين ٣٠ – ٤٠% عما في حالة الري غمرا. أما الري بالتنقيط فهو يستخدم للأشجار المثمرة ولم ينتشر في مصر. وكذلك يؤدي الري بالرش إلى بطه ارتفاع منسوب الماء الأرضي في التربة وبذلك تظل التربة محتفظة بخصوبتها لفترة طويلة من الزمن. وسيستخدم حاليا في مديرية التحرير ، وفي منطقة غرب النوبارية ، وفي مزرعة الصالحية. ويعد الري بالرش أحد التطورات الهامة التي دخلت مؤخرا على الزراعة المصرية.

وفي استصلاح الأراضي الجديدة ينبغي الإفادة من التجارب السابقة وتجنب المشكلات والمعوقات التي واجهتها ، كما يفضل تحديد أولويات مشروعات استصلاح الأراضي على أساس المفاضلة وترتيب أولويات التنفيذ على أساس الجدارة والإنتاجية للتربة وما تسفر عنه دراسة الجدوى الاقتصادية من ناحية تقليل تكاليف الاستصلاح

وزيادة العائد الزراعي من الأراضي والبدء باستصلاح الأراضي القريبة من الأرض الزراعية القديمة التي يتوفر بها بعض البنية الأساسية كأعمال الري والصرف وشبكات النقل الأخرى والقرب من مناطق السكان.

زيادة غلة الفدان :

تتلخص أساليب سياسة التوسع الزراعي الرأسي التي تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق زيادة غلة الفدان في انتقاء البذور ، ومقاومة الآفات ، وتكثيف استخدام الأسمدة وضبط المقننات المائية وتحسين حالة الصرف الزراعي ، والإرشاد الزراعي ، وصيانة خصوبة التربة ومعالجة أي تدهور في خواصها ومنع تلوث الري ، ووقف تجريف الأرض الزراعية وغير ذلك من الأساليب وتقوم الحكومة بتوفير البذور والتقاوي المنتقاة التي تعطي إنتاجية عالية ، وتناسب ظروف البيئة ، وتقاوم ما فيها من آفات ثم توزعها على الفلاحين .

ولمـــا انقطع وصـــول الطمي إلى الأراضي بعد إنشاء السد العالي زاد عدد مصانع الأسمدة الكيماوية في مصر سواء أكانت أسمدة النترات أو أسمدة الفوسفات. وزاد إنتاج الأسمدة الكيماوية ، وزاد استخدام الفلاح للأسمدة الكيماوية فزاد الإنتاج الزراعي. وتوفر الحكومة المبيدات الحشرية المتنوعة لمقاومة الآفات التي تصيب المحاصيل النباتية والثروة الحيوانية. وتستخدم طرق المقاومة المتطورة مثل رش القطن بالطائرات. وتعنى الحكومة بمسألة الصرف الزراعي لتحسين التربة والمحافظة على خصوبتها فشقت كثيرا من المصارف. ولم يعد شق المصارف يتأخر عن شق الترع لأنهما أمران متلازمان ، وترشد الزراع إلى المواعيد المناسبة لزراعة كل محصول. وتقدم الرعاية البيطرية الكافية للثروة الحيوانية بهدف زيادة إنتاج اللحم والألبان وانتشرت مزارع الدجاج سواء أكانت لإنتاج البيض أو اللحوم. وكذلك زادت مزارع الأسماك في الفترة الأخيرة. ولا شك في أن إدخال بعض الميكنة الحديثة على العمليات الزراعية التي كان الحيوان يؤديها سيؤدي إلى راحة الحيوان وبالتالي زيادة إنتاجية اللحوم والألبان. وسبقت الإشارة إلى دخول بعض المحاصيل الجديدة على نطاق تجاري في مصر مثل البنجر لاستخلاص السكر ، ومثل فول الصويا وعباد الشمس لاستخلاص زيوت الطعام.

<u>الزراعة المحمية / الصوبا :</u>

تعد زراعة الصوبا أحد التطورات الحديثة الهامة التي دخلت مجال الزراعة في مصر مؤخرا. وتعتبر الزراعة المحمية أحد عناصر التكثيف الزراعي وزيادة إنتاجية الوحدة المساحية من بعض المحاصيل ونظرا لما تواجـــه مـــصـــر مـــن زيادة في عدد السكان مع محدودية الرقعة الزراعية لابد من الالتجاء إلى أسلوب

التوسع الراسي في الإنتاج الزراعي. وتعد الصوبا أو الزراعة المحمية أحد أساليب الزيادة الرأسية للإنتاج الزراعي. ومع أن التطور التقني في الزراعة المحمية قد تزايد منذ الخمسينيات في أوروبا والولايات المتحدة ، إلا أنها تأخرت في الانتقال لمصر حتى أواخر الستينيات حتى ظهرت في صورة مشاريع بحثية في وزارة الزراعة ممثلة في محطة أبحاث قها التابعة لبحوث الخضر وكذلك في مشروعات بحثية في الجامعات خلال السبعينيات مثل كلية الزراعة بكفر الشيخ ثم كلية الزراعـــة بجامعة عين شمس وفي الثمانينيات ثبتت وزارة الزراعة نشر فكرة الزراعة المحمية نظرا لإقلالها من استخدام مياه الري ، مع زيادة العائد من وحدة المساحة ، مع إنتاج محاصيل زراعية تصلح للتصدير.

وتستخدم الصوبا أساسا لإنتاج الخضر وبعض نباتات الزينة في الوقت الذي يقل فيها إنتاجها من الزراعات العادية المكشوفة وخاصة في فصل الشتاء حيث يقل وجودها في الأسواق مما يؤدي لارتفاع أسعارها مثل الطماطم والخيار والفلفل والفاصوليا على الرغم من ذلك فإن الصوبا هي التي أدت إلى زيادة أسعار الخضراوات في مصر نظرا لارتفاع تكلفة الإنتاج من الزراعة المحمية ويؤكد ذلك أن ارتفاع أسعار الخضر في مصر تعاصر مع انتشار زراعة الصوبا فيها. وللصوبا أنواع المختلفة في مصر مثل البيوت البلاستيكية وأنفاق البلاستيك ، ونخشى من زيادة المبيدات السامة في حاصلات الصوبا لأنها تعتمد عليها بكثافة لارتفاع الإصابة بالفطريات.

ويرى البعض أن انتشار زراعة الصوبا يمكن أن يفيد زراعة القمح والذي يعد نقطة الضعف الأساسية في مصر وسيؤدي إلى زيادة إنتاجه في مصر. وذلك لأنه يمكن الحصول على كمية إنتاج الخضر الشتوية المطلوبة للسكان من مساحة صغيرة إذا اعتمد الأمر على الصوبا وبالتالي توفير نسبة كبيرة من الأرض التي كانت تزرع خضروات في فصل الشتاء لزراعتها قمحا ومن ثم زيادة إنتاجه. وصدر قرار من الحكومة بقصر إقامة الصوبا على الأراضي الصحراوية وعلى أراضي الاستصلاح الجديـــدة ، ومنـــع إقامتهـــا علـــى الأرض الزراعية القديمة حتى لا تتلفها.

الدرس الرابع

معوقات الزراعة في مصر ، وكيفية التغلب عليها.

تتسم الزراعة المصرية بعدة خصائص منها :

١- أنها زراعة معاشية بغرض الكفاية الذاتية ، وليست تجارية إلا في حدود ضيقة.

٢- الحيازات الزراعية صغيرة الحجم ، كما أن الحيازة الزراعية ، رغم صغرها فهي متناثرة المواقع الجغرافية.

٣- تعتمد الزراعة المصرية على أيدي عاملة كثيفة ، وعلى معدات زراعية بدائية ، ودخلت بعض المعدات الزراعية الحديثة.

٤- تعاني الزراعة من البطالة سواء الدائمة أو الموسمية أو المقنعة.

٥- بطء الوصول بالأراضي الجديدة إلى الحدية الإنتاجية. فالأراضي الجديدة تشكل ١٧% من مساحة الأرض الزراعية لكنها لا تساهم إلا بنسبة ٣% من الإنتاج الزراعي.

٦- انخفاض درجة الكفاية الذاتية لكثير من المحاصيل الزراعية.

وتهدف الزراعة المصرية إلى تحقيق عدة أهداف منها .

١- توفير الغذاء والكساء لسكان يتزايدون بمعدل ٢,٨% سنويا

٢- توفير الخامات الكافية للصناعات المصرية مثل صناعة الغزل والنسيج ، وصناعة الفواكه ، وصناعة الزيوت وصناعة حفظ الخضر والفاكهة .

٣- توفير الأعلاف الخضراء والجافة الضرورية للثروة الحيوانية.

٤- إتاحة فرص العمل للأعداد المتزايدة من السكان الريفيين.

٥- الحصول على مقدار من العملة الصعبة بتصدير فائض الإنتاج الزراعي واستخدام عائد ذلك في تنمية الدولة.

- ولتحقيق الأهداف السابقة بل وتعظيمها يجب معالجة المشاكل التي تعاني منها الزراعة المصرية.

وتعاني الزراعة المصرية من عدة مشاكل منها محدودية مساحة الأرض الزراعية ، ومحدودية مياه الري والبطالة ، وبدائية الإطار التقني ، ومن تناقضات كثيرة.

١- مشكلة محدودية مساحة الأرض الزراعية :

تبلغ مساحة الأرض الزراعية في مصر نحو ٨.٦ مليون فدان. ولم تزد هذه مساحة كثيرا عما كانت عليه في عهد محمد علي ، فقد كانت هذه المساحة في عهد محمد علي ٥ مليون فدان. ويقال أن عدد سكان مصر كان في ذلك الوقت نحو ٥ مليون نسمة. ووصل عدد السكان ١٠٢ مليون نسمة تقدير ٢٠٢٢ م. ويلاحظ أن الحكومة نشطت في عمليات استصلاح الأراضي خاصة في الفترة من ١٩٥٢- ١٩٦٩ واستصلحت في هذه الفترة نحو مليون فدان انتزعت من الصحارى ومن الأراضي الملحية في هوامش الدلتا والوادي. إلا أن المباني والامتداد العمراني التهم نحو مليون فدان من أجود الأراضي الزراعية في البلاد. ولذلك لم يتضح أثر لجهود الحكومة في استصلاح الأراضي. هذا مع الفارق في الجودة بين الأرض الزراعية القديمة التي ضاعت للعمران ، وبين الأرض الزراعية الجديدة التي نجمت عن عمليات الاستصلاح.

ويقدر البعض أنه يجب إضافة ١٢ مليون فدان من الأراضي الزراعية الجديدة أي زيادة المساحة المحصولية بنحو ٢٢ مليون فدان جديدة إذا كان لهذا الشعب أن يعيش. وعلى افتراض أن الفرد يلزمه نصف فدان من الأرض الزراعية كحد أدنى ، وأن السكان في مصر يتزايدون سنويا بمعدل ١.٣ مليون نسمة فمعنى ذلك أنه يجب إضافة ما يتراوح بين ٥٠٠.٠٠٠ – ٦٠٠.٠٠٠ فدان من الأرض الزراعية الجديدة سنويا أي يجب زيادة مساحة الأرض الزراعية بما يتراوح بين ٥ – ٦ مليون فدان لمواجهة الزيادة السكانية فقط وتوفير الغذاء لهم وكذلك إضافة مساحة مماثلة من الأرض الزراعية الجديدة، وذلك ليتسنى رفع مستوى معيشة السكان القدامي وتحقيق الكفاية الذاتية التي انخفضت نسبتها حاليا إلى نحو ٦٤% فقط

٢- محدودية المياه العذبة .

سبقت الإشارة إلى أن الزراعة تعتمد على الأمطار وعلى المياه الجوفية وعلى المياه السطحية، واتضح أن الأمطار ليست بمصدر يعتمد عليه لقلتها وفصليتها وعدم مناسبتها. أما المياه الجوفية فأمرها

غامض ويستلزم الأمر دراستها من حيث هل هي مياه متجددة أم متبقية من العصر المطيري أي حفرية وبالتالي لا يمكن إقامة مشاريع زراعية كبيرة عليها لأنها تنفذ بسرعة ولا تتجدد ، وإن كان المياه الجوفية تتجدد فما هي مصادرها ، وما معدل إعــادة تغــذيتها ومقاديرهــا ، وخواصــها ، وتوزيعهــا الجغرافــي ، وخصائصها الطبيعيــة والكيماوية ، وأنسب الطرق لاستخراجها ، وما هي أنسب المحاصيل التي يمكن زراعتها عليها ، وأفضل طرق الري الممكن اتباعها في هذا الخصوص وعلى العموم فإن المياه الجوفية ليست بمصدر كبير يعتمد عليه ، وما يتبقى بعد ذلك إلا مصدر واحد هو المياه السطحية المتمثلة في مياه نهر النيل. ويبلغ تصريف النيل في المتوسط نحو ٨٤ مليار متر مكعب من المياه سنويا. وتم تقسيمها بمقتضى اتفاقيات ١٩٢٩ و ١٩٥٩ بين مصر والسودان على النحو الآتي :

الدولة	اتفاقية ١٩٢٩	اتفاقية ١٩٥٩	جملة
مصر	٤٨ مليون م٣	٧.٥ مليون م٣	٥٥.٥ مليون م٣
السودان	٤ مليون م٣	١٤.٥ مليون م٣	١٨.٥ مليون م٣
البخر والتسرب	١٠ مليون م٣	١٠ مليون م٣	١٠ مليون م٣
البحر المتوسط	٢٢ مليون م٣	-----	------

وكانت اتفاقية مياه النيل قد حددت نصيب كل من مصر والسودان من مياه النيل فنالت مصر ٤٨ مليار متر مكعب من المياه ، ونالت السودان ٤ مليار متر مكعب من المياه. وهذه القسمة قامت على أساس عدد السكان في من الدولتين في ذلك الوقت (وكذلك على وضع المطر في البلدين والنصف الجنوبي من السودان غزير المطر) وكان يتدفق للبحر المتوسط ٢٢ مليار متر مكعب خاصة أثناء محكمة النقض ، والبخر والتسرب ١٠ مليار متر مكعب وأنشات مصر السد العالي لحجز نصيبها من المياه في بحيرته. كما أنشأ السودان سد الروصيرص ، وقوى سد سنار لأخذ حصته من مياه النيل. ونصت اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان على اقتسام الكمية التي تتدفق للبحر المتوسط بنسبة الثلث لمصر ، والثلثين للسودان. وهكذا أصبح نصيب مصر من مياه النيل ٥٥.٥ مليار متر مكعب ، والسودان ١٨.٥ مليار متر مكعب. كما نصت هذه الاتفاقية على أن كمية

إضافية من المياه تدبر من أعالي النيل تقسم بين مصر والسودان مناصفة على أن تتحمل كل منهما تكلفة تدبيرها بالمناصفة أيضا.

قناة جونجلي :

نظرا لأن الري في مصر يعتمد على طريقة الري بالغمر فإن نصيب مصر من المياه وهو ٥٥.٥ مليار متر مكعب من المياه لا يكفي لري أكثر من ٨ مليون فدان. منها ٦ مليون فدان تخضع للزراعة والري في الوقت الحالي. وباقي المياه سيستخدم حالما يتم شق الترع واستصلاح الأراضي المرتبطة بمشروع السد العالي. ومعلوم أن للنيل منبعان وهما المنبع الحبشي وهو موسمي ، والمنبع الاستواني وهو دائم. ويتكون المنبع الاستوائي من أنهار وبحيرات كثيرة منها بحيرة فكتوريا ، وبحيرة كيوجا ، (وبحيرة ألبرت ، وبحيرة إدوارد ، ونهر كاجيرا ، ونهر سمليكي ، ونيل ألبرت ، ونيل فكتورا ، وبحر الزراف) وبحر الغزال. وبعد أن تتجمع المياه من هضبة البحيرات الاستوائية وتتجه للنيل تضيع في منطقة تسمى بحــر الجبــل. وهــي منطقــة عديمــة الانحــدار فتفيض فــي الــشمال فتــضيع الميــاه بــالبخر والمستنقعات. وعلى الرغم من أن المنبع الاستوائي دائم بعكس المنبع الحبشي الموسمي إلا أنه لا يزود نهر النيل إلا بنسبة ١٦% من تصريفه.

وتسعى مصر للحصول على ميــاه إضافية من المنبع الاستوائي. ولذلك اتفقت مع السودان على شق قنــاة تسمى قناة جونجلي بطول ٣٠٠كم لسحب المياه التي تضيع في منطقة السدود النباتية بحوض بحر الجبل وإلقائها في النيل الأبيض ، وفي الوقت نفسه العمل على تعميق النيل الأبيض ، وتطهير مجراه من النباتات المائية ، وتدعيم جسوره. وبدأ العمل في شق هذه القناة ، وتم شق مسافة ٨٠كم منها. إلا أن الحرب الدائرة في جنوب السودان ، وكذلك تحريض القوى العالمية وأعداء مصر والسودان خاصة العدو التقليدي أدت إلى توقف المشروع ، ومازال متوقفا حتى الوقت الحاضر.

وتتضارب الآراء بخصوص كميــة الميــاه التــي يمكــن الحــصول عليهــا مــن المنطقة الاستوائية فبعض التقديرات تبالغ فيها ، وبعضها يدنيها ، وفريق يتوسط بين هذا وذاك. ولكن لا شك في كبر فاقد المياه في هذه المنطقة لدرجة أن البعض يقدر أنه لا يصل من مياهها إلى النيل الأبيض إلا ١% فقط

وعلى مصر أن تعمل على توثيق علاقاتها بدول المنبع الاستواني لتحصل على مياه إضافية من هناك وأن تحول دون تسلل إسرائيل العدو الأساسي لمصر والعرب إلى المنطقة ودولها.

وثارت مؤخرا مشكلة إنشاء سدود على المنبع الحبشي. وعلى العموم فحقوق مصر في مياهه هي حقوق تاريخية مكتسبة ، وليست منحة أو منة من أحد ولا هي فضل من أحد. وعلى مصر أن تعمل على صيانة حقوقها التاريخية المكتسبة في مياه النيل.

مياه الصرف :

وسبقت الإشارة إلى موضوع صرف الأراضي الزراعية ، وأنه لا يجب ري الأراضي الزراعية بمياه صرف مالحة حتى لا تفسد التربة وتقل قدرتها على الإنبات وقدرة النبات على امتصاص الغذاء منها. ويقدر أن :

(١)مياه الصرف المستخدمة حاليا في الري بعد خلطها بنسبة ١ : ١ تساوي ٤.٨ مليار م٣.

(٢) مياه الصرف التي من الممكن الحصول عليها إضافة تساوي ٤ مليار م٣ وبذلك يكون المجموع ٨,٨ مليار متر مكعب من مياه الصرف.

ويقتضي الأمر ترشيد استخدام المياه في الصناعة وفي المنازل وفي الأغراض العامة. وكذلك ترشيد مياه الري في الزراعة حتى وإن اقتضى الأمر تغيير طرق الري في بعض مناطق الدولة كالاستعانة بطرق الري بالرش ، والري بالتنقيط ، للمحاصيل الشجرية والتحكم في الري بالغمر. ومعلوم أن طرق الري الجديدة تؤدي إلى توفير المياه بنسبة ٤٠ – ٥٠% منها.

٣- **البطالة وفائض العمالة :**

سبقت الإشارة إلى أن الزراعة المصرية تعاني من مشكلة البطالة بشتى صورها مثل البطالة الدائمة والبطالة الموسمية ، والبطالة المقنعة ، والبطالة المترتبة على إدخال التقنية الحديثة إلى مجال الزراعة المصرية. وذلك وفقا للنظرية القديمة لكن هناك نظرية حديثة أخرى تعترض على ذلك تماما بل وتنقض هذا الرأي وترفضه. وبذلك يصبح هناك نظريتان لموضوع البطالة وفائض العمالة الزراعية : النظرية القديمة تؤمن بذلك والنظرية الحديثة رافضة له ، وترى النظرية الحديثة أن الخطأ الذي وقعت فيه النظرية القديمة أنها نظرت إلى جملة العمال بالزراعة وكان الأصوب أن تنظر إلى تصنيف هذه العمالة على حسب العمر. فالنظرية القديمة احتسبت الأطفال من ٦ – ١٤ سنة ضمن عمال الزراعة. ومفروض أن هؤلاء الأطفال في سن الإلزام أي يذهبون إلى المدرسة للتعلم. وهم يعيشون عالة ومن ثم تم استبعادهم من عمال الزراعة. وإن تم

احتسابهم ضمن عمال الزراعة فلا يجب احتساب الواحد منهم عاملا كاملا مثل الرجل ولكن بأقل من ذلك. وبالتالي يجب استبعاد ما لا يقل عن ٣/٢ عدد الأطفال بين سن ٦ – ١٤ من العمالة الزراعية.

وفي الوقت نفسه ترى النظرية الحديثة أن النظرية القديمة وقعت في خطأ آخر لأنها نظرت إلى جملة العمالة الزراعية دون تصنيفها إلى ذكور وإناث. وبناء عليه احتسبت النظرية القديمة النسوة ضمن العمالة الزراعية. وفي الحقيقة لا تعمل النسوة في الحقل إلا وقت ذروة العمل الزراعي وهذه المدة القصيرة لا تبرر ضمهن إلى العمالة الزراعية. وبالتالي يجب استبعاد النسوة من قوة العمل الزراعي. وتنتشر الأمراض المتوطنة مثل البلهارسيا والانكلستوما في مصر. وتعمل هذه الأمراض على إضعاف صحة الفلاح المصري ، وتجعله لا يعمل بكفاءة كاملة. وقدرت هيئة الصحة العالمية أنه لابد من استبعاد ٢٥% من العمالة الزراعية في مقابل ضعف صحة الفلاحين المصريين.

فإذا تم استبعاد الأطفال من ٦ – ١٤ سنة من العمل الزراعي ، وكذلك النسوة ، وما يعادل ٤/١ العمالة الزراعية في مقابل ضعف الصحة. فإن الباقي من العمالة الزراعية بعد استبعاد الفئات السابقة يكاد يكفي الأرض الزراعية. وسبقت الإشارة إلى أن النظرية القديمة تعتقد بأن الفلاح المصري لا يعمل إلا ١٨٠ يوم في السنة فقط، ولكن النظرية الحديثة ترى أن الفلاح وإن لم يكن يعمل في الحقل فهو يعمل بأعمال تتصل بالزراعة في الأيام الأخرى وبالتالي فالشتاء ليس موسم كسل كما ادعت النظرية القديمة. إلا أن هذا الأمر لا يرفع عدد أيام عمل الفلاح لأكثر من ٢١٠ يوم فقط. ويستشهد أصحاب هذه النظرية بارتفاع أجور العمالة الزراعية بحدة في الفترة الأخيرة. وإلى ندرة العمال الزراعيين في الريف المصري في الوقت الحاضر. ولكن ارتفاع أجور العمالة الزراعية ليست دليلا على ندرتها وترى النظرية الحديثة أن الزراعة لابد أن يكون فيها بعض البطالة لأن العمل الزراعي يحتاج إلى هذه العمالة وقت الذروة.

٤– **التناقضات في الزراعة المصرية :**

تعاني الزراعة المصرية من عدة تناقضات منها :

١–رقعة الأرض الزراعية محدودة ، والتنافس عليها شديد من قبل الإنسان ومن قبل الحيوان. وأصبح للحيوان ٤٠% من مساحة الأرض الزراعية تنتج أعلاقا له. أما الإنسان فيخصه ٦٠% من مساحة الأرض الزراعية. وعلى الرغم من كبر المساحة المخصصة للثروة الحيوانية إلا أن الحيوان

المصري منخفض الكفاءة التحويلية بمعنى أن تكلفة الأعلاف أكبر من قيمة إنتاج اللحوم والألبان وذلك لأنه حيوان مجهد يعمل في العمليات الزراعية.

٢- يرى البعض أن الإطار التقني للزراعة المصرية بدائي ومتخلف. وانعكس هذا في انخفاض إنتاجية الفلاح المصري ، وفي ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي. وأن ميكنة الزراعة المصرية بمعدات حديثة كالجرارات الزراعية وماكينات الري والعزاقات ، والحاصدات سيؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل وخفض تكلفة الإنتاج وتجويده. ولكنه سيسفر في الوقت نفسه عن بطالة مروعة وليست هناك فرص عمل أمامهم في مجال الصناعة لقلة الاستثمار الصناعي.

٣- التناقض بين زراعة المحاصيل الحرة مثل الخضر والفواكه وبين المحاصيل المقيدة بحصص حكومية جزئية أو كلية وباسعار جبرية مثل الأرز والقمح في الحالة الأولى والقطن والقصب في الحالة الثانية. ويلاحظ أن المحاصيل المقيدة أصبحت ميزتها النسبة للفلاح محدودة وتهم الدولة بالدرجة الثانية ، بينما المحاصيل الحرة ذات ميزة كبيرة بالنسبة للفلاح ، وتهمه بالدرجة الأولى.

٤- التناقض بين الاستمرار في زراعة بعض المحاصيل الاستراتيجية بالرغم من انخفاض ميزتها النسبية والاعتماد كلية على استيرادها (القمح / الأذرة) في قابل التحول لزراعة محاصيل تعطي عائدا مرتفعا يغطي تكاليف استيراد القمح والأذرة من الخارج مثل الخضر والفواكه والنباتات الطبية ونباتات الزينة كالزهور والورود على شرط أن تفتح أسواق كبيرة دائمة لتصديرها.

٥- تعرض الفلاح للبخس في أسعار حاصلاته التي يبيعها في السوق بسبب كثرة عمليات الوساطة والسمسرة التي تستقطع نسبة كبيرة من الأرباح فلابد من إنعاش نظام التسويق التعاوني تقليلا لعمليات الوساطة والسمسرة.

الدرس الخامس

عوامل قيام الصناعة في مصر

١- الخامات

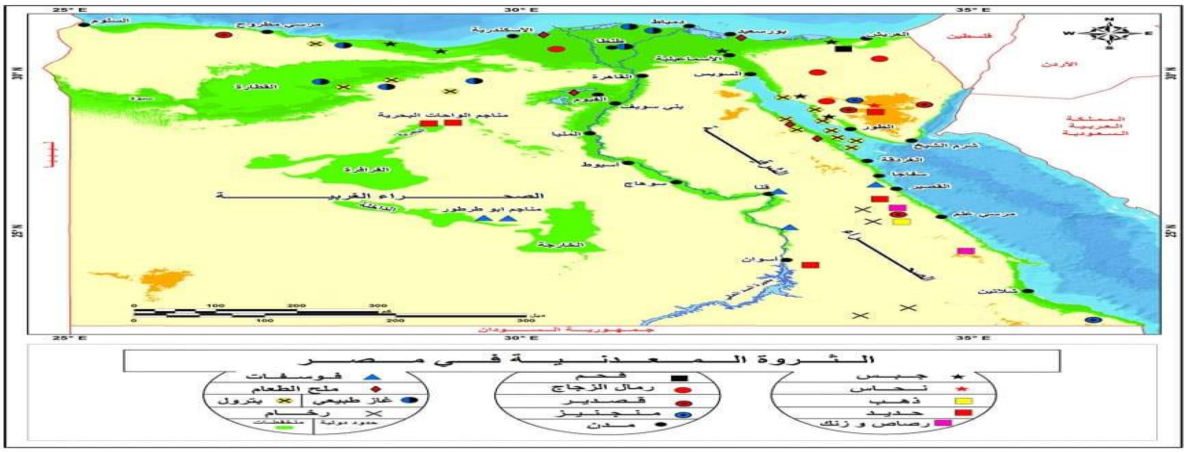
تنتج مصر من الخامات الزراعية (نباتية وحيوانية) الألياف المختلفة كالقطن والكتان والتيل والصوف والشعر والوبر وتستخدم هذه الالياف الطبيعية في صناعة المنسوجات الطبيعية .

كما تنتج مصر البذور الزيتية مثل بذور القطن وبذور الكتان والسمسم والفول السوداني وفول الصويا وعباد الشمس وتعصر هذه البذور الزيتية لاستخلاص الزيت منها كما تدخل منتجاتها في صناعة البويات والورنيشات والدهانات .



وتزرع مصر بعض المحاصيل السكرية مثل قصب السكر والبنجر وهي خامات لازمة لصناعة السكر وتتوفر في مصر مقادير كبيرة من الخامات اللازمة لصناعة مواد البناء مثل الحجر الجيري والطفلة والرمل لعمل الاسمنت والطوب والزجاج .

وتنتج مصر مقادير من الالبان والجلود التي تستخدم في صناعة منجات الالبان والمنتجات الجلدية علي الترتيب . وتتوفر في صحاري مصر وفي شبه جزيرة سيناء وفي الوادي والدلتا الكثير من النباتات الطبيعية الطبية التي تستخدم كخامات في صناعة الادوية والعقاقير الطبية .



٢- الأيدي العاملة:

تعد مصر من البلاد المكتظة بالسكان وبالتالي تتوفر فيها الأيدي العاملة بمقادير كبيرة ويمكن أن تكون هذه العمالة الوفيرة مصدر قوة وثروة وليست عبئاً لو أحسن تنظيمها .

٣- السوق:

يلزم تسويق المنتجات الصناعية المختلفة منعاً لتعرضها للبوار فالتسويق قريب بالانتاج والطلب قريب بالعرض

والسوق قد تكون محلية أو إقليمية أو قومية أي داخلية وهناك أيضاً سوق خارجية فالدولة الناهضة تسعي للاستثمار بجزء من السوق الخارجي لتسويق منتجاتها الصناعية الي تجويد انتاجها وخفض تكلفتها لتجد سوقاً في العالم الخارجي .

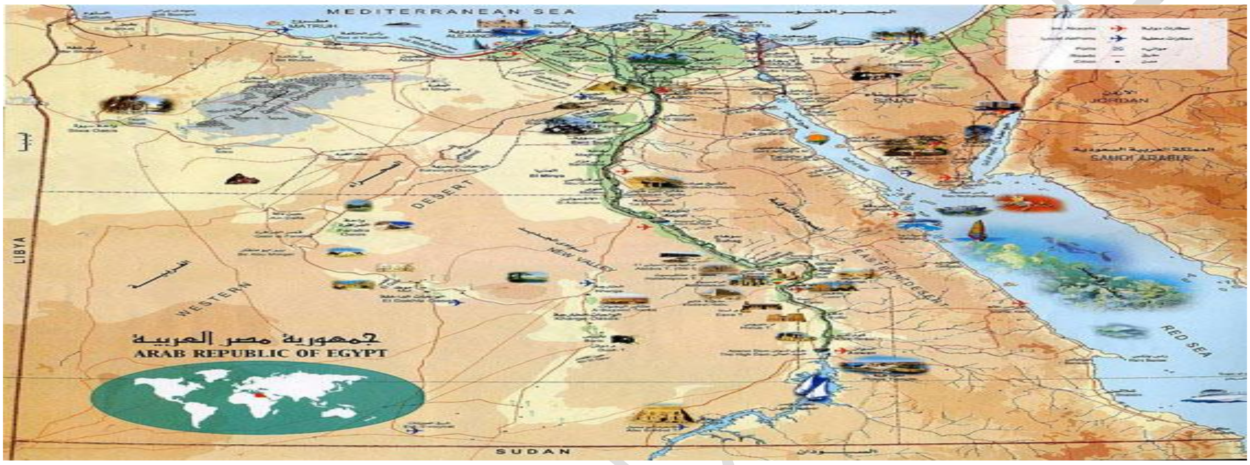
وقد تساعد الدولة في هذا الخصوص بعقد الاتفاقات التجارية التي تسهل تسويق منتجاتها الصناعة في الخارج بل أنها قد تدخل بعض التكتلات والتجمعات والاسواق المشتركة وكل هذا بهدف المساعدة في تسويق منتجاتها الصناعية



٤- رأس المال:

يعد نقص رأس المال أحد العقبات الكبرى التي تعترض قيام الصناعة في الدول النامية كمصر فالاستثمارات الصناعية وغير الصناعية تلزم مدخرات والمدخرات تلزمها دخول .

فطالما كان الدخل منخفضاً فإن القدرة الشرائية تصير محدودة وكذلك تقل القدرة الادخارية أيضاً لانعدام الفوائض ولقلتها وندرتها ومن ثم تباطؤ تكوين رأس المال يندر وينقص مما يعوق زيادة الانتاج



٥- المواصلات:

عامل هام لقيام الصناعة وتقدمها لحاجة الصناعة اليه في نقل الخامات المختلفة من مناطق انتاجها الي مصانعها ونقل المنتجات الصناعية من المصانع الي الاسواق وكذلك نقل العمال من محل اقامتهم الي المصانع والعودة بهم .

تدريبات :

السؤال الأول : بم تفسر

١- يعد السوق من أهم عوامل قيام الصناعة

٢- حاجة الصناعة لوسائل النقل والمواصلات

٣- نقص المال يعد أهم عقبات قيام الصناعة

السؤال الثاني : اختر الإجابة الصحيحة مما بين الأقواس

٤- من عوامل قيام الصناعة الطبيعية ......

(المناخ – المادة الخام – النقل والمواصلات)

٥- من أهم المراكز الصناعية في مصر ......

(حلوان – الفيوم – شرم الشيخ)

الدرس السادس
الصناعات الغذائية في مصر

تعد الصناعات الغذائية من أهم الصناعات المصرية .وهي تضم عدة فروع مثل صناعة طحن الغلال وضرب الأرز وصناعة الالبان وصناعة الزيوت النباتية وتعليب الخضر والفاكهة وصناعة السكر وصناعة الحلويات والبسكويت وصناعة المشروبات الغازية والروحية وصناعة السجائر والتبغ .

وتقوم الغذائية بتصنيع خامات محلية وتسد حاجة السوق الداخلي وكلما زاد خروج المرأة للعمل ستنتعش بعض الصناعات الغذائية مثل تعليب الخضر والفاكهة ويعرقل صناعة تعليب الخضر والفاكهة نمط غذاء المصريين الذي يرتكز علي استهلاك الخضروات والفاكهة الطازجة .

١- صناعة منتجات الألبان

<u>وتنقسم صناعة الألبان في مصر الي قسمين هما :</u>

- صناعة الالبان بالطرق القديمة.
- صناعة الالبان بالطرق الصحية الحديثة .

وتنتشر الاولي في كل القري المصرية فكل منزل في القرية يعتبر بمثابة مصنع لمنتجات الالبان بطريقة بدائية

اما صناعة منتجات الالبان الحديثة فتقتصر علي ٩ مصانع حكومية وتقع هذه المصانع في المدن الكبيرة بجوار السوق في القاهرة – الاسكندرية –طنطا – المنصورة – دمياط– سخا – الاسماعيلية – كوم امبو

٢- صناعة السكر

تعتمد صناعة السكر في مصر حالياً علي خامات محلية هي القصب والبنجر وكان القصب هو المادة الخام الوحيدة في مصر لصناعة السكر ويتركز قصب السكر في الوجه القبلي خاصة في محافظات قنا واسوان والمنيا وسوهاج . لذلك توطنت ٨ مصانع للسكر هناك في ابو قرقاص وجرجا ونجع حمادي وقوص ودشنا وارمنت وادفو وكوم امبو .

ويرجع هذا الي أن القصب مادة خام سريعة التلف ولابد من تصنيعة بسرعة قبل تلفه ومن ثم توطنت بجوار المادة الخام . وهناك مصنع لتكرير السكر في الحوامدية بمحافظة الجيزة وتوطن بالسوق علي قربة من القاهرة الكبري

٣- صناعة تعليب الخضر والفاكهة

تتوطن مصانع تعليب الخضر والفاكهة بالمادة الخام لانها سريعة التلف فهناك مصنعان في بلدة قها بمحافظة القليوبية . وهي مركز تقليدي لانتاج الخضر والفاكهة في الدولة ومصنع في ابي كبير ومصنع في بدر بمديرية التحرير القطاع الجنوبي ومصنع ادفينا بالراس السوداء شرقي الاسكندرية . كما يوجد بعض مصانع لتجفيف البصل والثوم في المنيا ، وسوهاج حيث المادة الخام ، وكذلك في موانئ التصدير بالاسكندرية وبورسعيد .

٤- ضرب الأرز

تنتشر صناعة ضرب الارز في مناطق زراعة الارز اي ان مضارب الارز تتوطن في مناطق زراعته اي انها تتوطن بالمادة الخام . ولذلك تتوطن مضارب الارز في شمال الوجه البحري وفي الفيوم .

٥- صناعة الزيوت النباتية

تعتمد صناعة الزيوت النباتية في مصر علي بذرة القطن أساساً التي تعد منتجاً جانبياً للقطن وبدأت صناعة عصر فول الصويا لاستخراج الزيت في مصر عام ٧٦/ ١٩٧٧م . وهناك عدة محاصيل زيتية أخري مثل الزيتون والخروع ورجيع الكون وعباد الشمس والسمسم وبذرة الكتان والفول السوداني . تتوطن معاصر الزيت بالقرب من محالج القطن لتقليل تكلفة نقل الخام .

الدرس السابع
صناعات الغزل والنسيج في مصر

تأتي صناعة الغزل والنسيج على رأس الصناعات المصرية وفي مقدمتها من حيث العمالة المستخدمة . وهي من أسبق الصناعات المصرية الحديثة إلى النشأة والتطور . ويرجع ذلك إلى أنها تعتمد على خامات داخلية كالقطن والصوف والحرير الطبيعي والكتان والتيل وسوقها متوفر حيث تسد المطالب الحياتية للسكان . وتساهم صناعة الغزل والنسيج بنسبة كبيرة في قيمة الصادرات المصرية .

وتشتمل هذه الصناعة على عدة فروع منها صناعة غزل ونسج القطن والحرير الطبيعي والصوف والكتان والجوت ، وغزل ونسج الألياف الصناعية ، وعمليات صباغة المنسوجات وطباعتها وتشطيبها وتجهيزها ، وصناعة تفصيل الملابس وغير ذلك من الصناعات .

وتعد صناعة غزل ونسج القطن هي أهم أنواع هذا القطاع على الإطلاق . إن لم تكن أهم صناعة مصرية . ويرجع ذلك لعوامل كثيرة منها أن مصر تنتج القطن الممتاز بكمية لا بأس بها ، وهو الخامة الرئيسية لهذه الصناعة . أما الأصواف الخام المصرية فهي ليست من نوع جيد

لقصرها وخشونتها وكثرة الشوائب فيها لأن المرعى صحراوي ، ومن ثم يستخدم الصوف الخام الداخلي في صناعة السجاد والأكلمة وبعض المنسوجات الشعبية . أما صناعة الملابس الصوفية الراقية فهي تعتمد على الأصواف والغزول المستوردة . كما أن الانتاج المصري من الكتان ليس من نوع جيد . ويتم خلطه بالكتان المستورد من بلجيكا وايرلندا لإنتاج منتجات جيدة .

أما الحرير الطبيعي فقد تضاءل إنتاج إلى حد بعيد لعدم العناية بتربية دود القز وزراعة التوت لتغذيتها فضلا عن ارتفاع أسعار منتجاته .

وتعتبر صناعة الغزل والنسيج من أكثر الصناعات انتشارًا جغرفيا في البلاد من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ، فهي تنتشر في عواصم المحافظات بالوجهين البحري والقبلي وتعد الاسكندرية والمحلة الكبرى وكفر الدوار ، وشبرا الخيمة وحلوان هي المراكز التقليدية القديمة لصناعة الغزل والنسيج . ونشأت مؤخرًا مراكز جديدة لصناعة الغزل والنسيج في دمنهور ، وكفر الشيخ ، ودمياط ، والمنصورة ، والزقازيق ، ومنيا القمح ، وبورسعيد ، وقليوب ، وشبين الكوم ، ومنوف ، وقويسنا ، وطنطا ، والفيوم ، وبني سويف ، والمنيا ، وأسيوط ، وسوهاج ، وقنا .

ويرجع انتشارها الجغرافي الواسع بهذه الصورة إلى أن الحكومة اتخذت منها أساسًا لنشر الصناعة في الدولة وبالتالي نشر الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على التصنيع على أوسع نطاق ممكن بدلا من قصرها على مراكز قليلة ليتحقق مبدأ النمو الأقليمي المتوازن .

صناعة تفصيل الملابس :

وتعتبر صناعة تفصيل الملابس واحدة من الصناعات التي ازدهرت في الفترة الأخيرة . ويمكن أن يضطرد تطورها مستقبلا . وبدأت صناعة الملابس الجاهزة الحديثة تنشأ في الربع الأول من القرن الحالي بإقامة بعض مصانع ملابس التريكو بالإضافة إلى بعض الورش التي كانت تقوم

بتفصيل الملابس الجاهزة للأحجام المتوسطة لتغطية طلبات الهيئات الحكومية كالجيش والهيئات الأخرى المختلفة .

وتتوفر في مصر عوامل نجاح هذه الصناعة مثل توفر المادة الخام الجيدة النوعية لا سيما المنسوجات القطنية الرفيعة مع تجهيزها بطريقة مناسبة . ويعد توفر السوق الداخلي فضلا عن الخارجي أحد مقومات نجاح هذه الصناعة في مصر وتوجد بعض الكفاءات الإدارية والتنظمية ذات الخبرة الكبيرة في هذه الصناعة بمصر . وبالإضافة إلى ذلك تتوفر العمالة الرخيصة التي يمكن تدريبها بسهولة لرفع مستويات مهارتها في هذا الخصوص .

الدرس الثامن
الصناعات الكيميائية في مصر

١- صناعة الأسمدة الكيمياوية :

ينقص التربة المصرية عنصر الأزوت وهي غنية بعنصر البوتاسيوم ، ومتوسطة الغنى في عنصر الفوسفور . لذلك نشأت في مصر صناعتان للأسمدة الكيمياوية هما صناعة الأسمدة الكيمياوية الأزوتية وصناعة الأسمدة الكيماوية الفوسفاتية .

ويوجد في مصر في الوقت الحاضر ستة مصانع للأسمدة الكيمياوية الأزوتية وهي مصنع النترات في السويس ، ومصنعان في طلخا للنترات واليوريا ، ومصنع لليوريا في أبي قير ، ومصنع لنترات النشادر في أسوان ، ومصنع سماد غازات الكوك في حلوان وقد توطنت المصانع الستة بالقرب من أماكن توفر الخام للازم لها والانتاج لا يكفي حاجة الاستهلاك حيث تغطي حوالي ٨٠% من حاجة الاستهلاك . وتستورد مصر كميات من أسمدة النترات وتتزايد الكمية المستوردة باطراد . لذلك يجب إضافة طاقات إنتاجية جديدة للأسمدة الأزوتية ويوجد في

مصر ثلاثة مصانع للأسمدة الفوسفاتية . واحد في كفر الزيات ، وواحد في أبي زعبل وواحد في منقباد بأسيوط .

وتقدم الحكومة دعمًا للأسمدة الكيمياوية . وتتجه الحكومة نحو الغاء نظام الدعم للأسمدة خلال ٣ سنوات كمقدمة لتحرير سعر بيع المحاصيل الزراعية .

٢- صناعة الأدوية :

صناعة الأدوية واحدة من الصناعات الاستراتيجية الخطيرة لارتباطها بصحة السكان ومقدرة العمال على العمل والانتاج . وتمكنت مصر من إقامة صناعة ناجحة للأدوية والعقاقير الطبية وفي مصر في الوقت الحاضر تضم ٢١ مصنعًا توزيعها كالأتي :

(٧) مصنع قطاع عام لأنتاج الدواء

(٣) مصانع قطاع مشترك مصري أجنبي لانتاج الدواء

(٢) مصنعان قطاع مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص لانتاج الدواء

(٢) مصنعان قطاع خاص لانتاج الدواء

(٢) مصنعان لانتاج الخدمات ومستلزمات الانتاج الدوائي

(٥) مصانع قطاع مشترك قطاع عام وقطاع خاص لانتاج الخامات والنباتات الطبية .

وجاري استكمال إنشاء (٨) مصانع جديد لانتاج المستحضرات الدوائية والعبوات وجمع واستزراع وتصنيع النباتات الطبية وانتاج المستحضرات الطبية .

وتغطى صناعة الدواء الوطنية نحو ٨٢% من قيمة الاحتياجات القومية من الدواء.

الدرس التاسع
الصناعات المعدنية في مصر

١-صناعة الحديد والصلب :

دخلت مصر عصر صناعة الحديد والصلب بعد الحرب العالمية الثانية . فقد نشأت ثلاثة مصانع لإنتاج الصلب في عام ١٩٤٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٥١م وعملت هذه المصانع على الخردة المعدنية التي تجمعت في منطقة العلمين بالصحراء الغربية لماذا ؟

وتوطنت هذه المصانع الثلاثة في الاسكندرية وفي مسطرد شمال القاهرة ، وفي أبي زعبل أي أنها توطنت أساسا في السوق .

وفي عام ١٩٥٤م قررت الحكومة استغلال الحديد الخام الموجود في مصر . ومن ثم أنشأت مصنعًا للحديد والصلب في التبين بطاقة ١ مليون طن .

وعمل هذا المصنع على الحديد الخام المنقول إليه بالسكك الحديدية ونهر النيل من أسوان ، ويستورد الفحم الحجري من الخارج عن طريق الاسكندرية وينقله بالسكك الحديدية والنقل المائي إلى التبين .

وأنشأت الحكومة خط سكة حديد وطريق مرصوف للربط بين الواحات البحرية والتبين لنقل الحديد . وقامت الحكومة بعد ذلك برفع طاقة مصنع الحديد والصلب إلى ١٠ مليون طن سنويًا .

وقامت الحكومة في منتصف الثمانينات بإنشاء مصنع للحديد والصلب الاسفنجي بالاشتراك مع البنك الدولي ومع اليابان . وتوطن هذا المصنع في منطقة الدخيلة بالاسكندرية .

وتنوي الحكومة إنشاء مصنع أخر للحديد والصلب في ميناء السويس مستقبلا . ونشأت في الفترة الأخيرة عدة مصانع لدرفلة الصلب . وتوطن واحد منها في منطقة العامرية بالاسكندرية ومصنع في حلوان ومصنع في مدينة السادات ويجرى في الوقت الحاضر استكمال مصنع شركة البركة في مدينة العاشر من رمضان .

٢- صناعة تكرير الألومنيوم

لما أنشأت مصر السد العالي على النيل ، وأنشأت به محطة ضمة لتوليد الكهرباء المائية الرخيصة قررت الاستفادة من هذه الطاقة الرخيصة بإنشاء مصنع لتكرير الالومنيوم . وتوطن هذا المصنع في نجع حمادي على طريق اليكة الكهربائية الموحدة وخطوط الجهد الفائق القادمة من أسوان إلى القاهرة والوجه البحري . ويقوم المصنع باستيراد الالومنيوم من استراليا ويفرغها في ميناء سفاجا ، ثم تنقل بعد ذلك من ميناء سفاجا إلى نجع حمادي بالسيارات عبر الصحراء الشرقية .

ويسوق المصنع جزءا من إنتاجه في الداخل ، ويصدر الباقي وفاء لقيمة الألومنيا المستوردة .

٣- صناعة الأسمنت

منذ عام ١٩٠٠م نشأت صناعة الأسمنت في مصر وذلك بإنشاء مصنع جنوب القاهرة ثم أقيم مصنع في طره عام ١٩٢٩م وانشئ مصنع شركة حلوان . وتقع هذه المصانع الثلاثة في جنوب القاهرة عاصمة البلاد .

ولما أخذت البلاد بسياسة الباب المفتوح طرأت تطورات كبيرة على صناعة الأسمنت في مصر منها تحول الصناعة إلى الاعتماد على الطرق الجديدة في إنتاج الاسمنت وتوسيع مصانع الأسمنت القائمة بإضافة خطوط إليها . كما أنشئت أربعة مصانع جديدة للاسمنت واحد في القطامية والأخر في وادي حجول بالسويس ، ومصنع في أسيوط ، ومصنع في العامرية بالاسكندرية ، ومصانع في كل من قنا وبني سويف وسيناء .

وتوطنت صناعة الأسمنت في مصر بعاملين هما المادة الخام أولا والسوق ثانيا . لم يعد الانتاج يكفى حاجة الاستهلاك وأصبح الانتاج الداخلي لا يغطي سوى ٣٦% فقط من حاجة الاستهلاك فتحولت مصر إلى مستورد كبير للأسمنت . ويوجد في مصر في الوقت الحاضر ١٢ مصنع للأسمنت وبلغ إنتاجها في عام ١٩٩٨م نحو ١٤ مليون طن .

وهناك نية لانشاء مصنع للأسمنت في مدينة المنيا ، وربما ينشأ مصنع للأسمنت في نجع حمادي مستقبلا . ويتأثر استهلاك الأسمنت بعدة عوامل منها عدد السكان ، الدخل الفردي والقومي ، واستهلاك حديد التسليح .

الدرس العاشر
السياحة وأنواعها في مصر

عوامل ازدهار السياحة في مصر:

كانت مصر ولا تزال تجذب اليها السائحين من مختلف انحاء العالم من أقدم العصور وحتي الآن ويرجع لك إلي مناخها وتقدم مدنيتها وحضاراتها وحسن خلق أهلها ، ومناخ مصر معتدل صيفاً وشتاء لا تعرف درجات حرارتها التطرف وسماؤها صافية من الغيوم معظم أيام السنة ويسود فيها الأمن والأمان ويشيع بين أهلها التسامح وحسن معاملة الوافدين هذا إلي جانب تعدد وسائل النقل والمواصلات وسرعتها ورخصها النسبية .



هذا بالإضافة الي ما تحويه أرض مصر من كنوز اثرية تسجل تاريخ البشرية في الفنون والعمارة منذ سبعة آلاف سنة لذلك أصبح قطاع السياحة يحتل نسبة كبيرة من الاقتصاد القومي لمصر



أشكال السياحة في مصر:

تتعد أشكال السياحة علي النحو التالي :

١- السياحة الثقافية :

تتمثل في محبي الاثار المصرية والدارسين لها والمهتمين بها والراغبين في مشاهدتها وتضم مصر العديد من الآثار الفرعونية والبطالة والرومان والاسلامية والاثار الحديثة .



٢- السياحة الترويحية :

وهي تشمل سياحة الرياضة والترويح والانزلاق علي المياه وقضاء الوقت في البلاجات التي تنتشر علي طول السواحل المصرية الشمالي والشرقي وفي القري السياحية والمنتجعات المختلفة ويظهر ذلك في الإسكندرية ، مرسي مطروح ، العريش ، الغردقة ، سفاجا ، طابا ، شرم الشيخ ، إلخ .



٣- السياحة الحربية :

تتمثل في الآثار التي تركتها الحروب السابقة والحديثة من طوابي وحصون ومقابر جماعية للشهداء كما هو الحال في التل الكبير والعلمين وبقايا خط بارليف والمتحف الحربي .



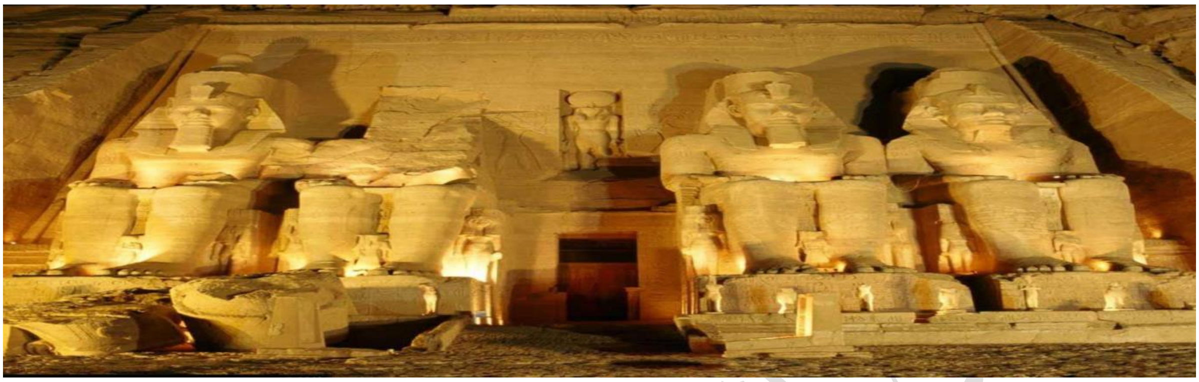
٤- السياحة اليومية :

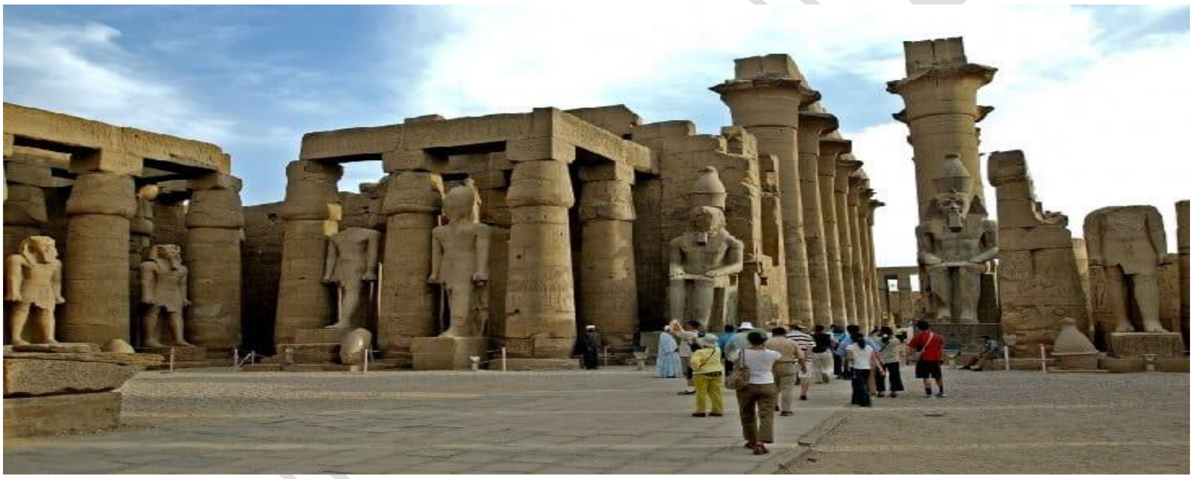
تتمثل في الرحلات اليومية التي يقوم بها المصريون من طلبة وموظفون وعمال الي الشواطئ المصرية حيث يقضون طوال النهار علي البلاجات للاستمتاع بالشمس الصافية والرمال والاستحمام في المياه علي طول سواحل البحرين المتوسط والاحمر وبحيرات التمساح والمرة .



٥- سياحة المؤتمرات :

ظهر هذا النوع من السياحة في العقود الاخيرة وتتمثل في الوفود العديدة التي تحضر الاجتماعات الرسمية لرؤساء وملوك الدول الصديقة لمصر لمناقشة القضايا الدولية والثنائية كما يحدث كثيرا في مدينة شرم الشيخ .





٦- السياحة العلاجية :

تتمثل في وجود المياه المعدنية والرمال التي يعالج بها بعض الأمراض ويأتي اليها السياح من جميع الدول كما هو الحال في سفاجا والقصير .



تنمية السياحة

نظراً لما تمثله السياحة من أهمية لمصر ، والاقتصاد المصري فان تنميتها وتطوير خدمتها هي أهم الأهداف التي تسعي الدولة إلي تحقيقها خاصة بعد أن أصبحت السياحة أحد المصادر الهامة للنقد الأجنبي وما توفره من فرص عمل للعديد من الشباب المصري .



اتجاهات تنمية النشاط السياحي في مصر:

١. الاهتمام بالمناطق الأثرية وصيانتها.

٢. تقديم الدعم المالي للمؤسسات السياحة الحكومية والخاصة والاستفادة بالسمعة المرموقة التي تتمتع بها مصر وآثارها العريقة .

٣. تشجيع الاستثمار في قطاع السياحة في جلب الأفواج السياحية وبناء الفنادق والقري السياحية .

٤. اتباع الأساليب العلمية في تنمية قطاع السياحة من التطور الذي طرأ علي النشاط في العالم .

٥. تنويع أنشطة السياحة واستحداث مجالات جديدة لها مثل : سياحة المحميات وسياحة معسكرات الشباب



تدريبات :

السؤال الأول : بم تفسر

١. مصر دولة سياحية عالمية .

٢. ياتي السياح الي مصر طوال العام .

٣. تتنوع السياحة في مصر .

٤. تساهم السياحة في رفع مستوي الدخل الفردي والقومي .

السؤال الثاني : ضع علامة (صح) أو علامة (خطأ)

٥. يعد صيانة المناطق الأثرية من اتجاهات تنمية قطاع السياحة ( )

٦. تتمثل السياحة العلاجية في زيارة الطوابي والقلاع والحصون ( )

٧- تساهم السياحة بشكل كبير في الحصول على العملة الصعبة ( )